ICC-ASP/17/19

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
26 November 2018

ARABIC
Original: English and French

الدورة السابعة عشرة
لاهاي، ٥ — ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات

مذكرة من الأمانة

١- تنص الفقرة ٤ (ج) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي على ما يلي:

''(ج) لجمعية الدول الأطراف أن تقرر، إذا كان ذلك مناسبا، إنشاء لجنة استشارية تعنى بالترشيحات. وفي هذه الحالة، تقوم جمعية الدول الأطراف بتحديد تكوين اللجنة وولايتها.''

٢- وبموجب القرار ICC-ASP/10/Res.5، أنشأت الجمعية لجنة استشارية معنية بترشيحات القضاة. وتنص اختصاصات اللجنة الاستشارية[(١)] على ما يلي:

''تتألف اللجنة من تسعة أعضاء، من رعايا الدول الأطراف، الذين تقوم جمعية الدول الأطراف بتعيينهم بتوافق الآراء، بناء على توصية من مكتب الجمعية بتوافق الآراء أيضا، وينبغي أن تعكس اللجنة النظم القضائية الرئيسية في العالم، وأن يتوافر فيها التمثيل الجغرافي العادل، فضلا عن التمثيل الجغرافي العادل لكلا الجنسين، استنادا إلى عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.''[(٢)]

٣- وفي اجتماعه الثالث المعقود يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قرر المكتب أن تمتد فترة الترشيح ١٢ أسبوعا من ٦ حزيران/يونيه إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ (بتوقيت وسط أوروبا). وطلب إلى الدول التي تقدم ترشيحات أن تدرج بيانا عن كيفية استيفاء المرشحين للمعايير المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية.

٤- وبما أن عدد المرشحين كان أقل من عدد المقاعد الشاغرة عند انتهاء فترة الترشيح، ونظرا لعدم تقديم مرشحين من جميع المجموعات الإقليمية، مدد المكتب فترة الترشيح إلى غاية ١١ أيلول/سبتمبر، ثم إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر وبعد ذلك إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (بتوقيت وسط أوروبا). وعند انتهاء فترة الترشيح ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بلغ عدد المرشحين المقدمين لشغل المقاعد التسعة الشاغرة في اللجنة الاستشارية ثمانية مرشحين.

---

(١) تقرير المكتب عن إنشاء لجنة استشارية معنية بترشيح القضاة للمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/10/36)، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، المرفق، الفقرة ١.

٥- وقرر المكتب، في اجتماعه المعقود في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أن ينشئ فريق عمل تابعا للمكتب، يتألف من عضو واحد من كل مجموعة إقليمية، يكلف باختيار تسعة مرشحين ليقدمهم المكتب وتنتخبهم الجمعية، وبضمان احترام الشروط المنصوص عليها في اختصاصات اللجنة.

٦- وبما أنه اتضح أن من غير الممكن إنشاء الفريق العامل التابع للمكتب المذكور أعلاه، قامت الأمان بإعداد مشروع تقرير المكتب تحت إشراف رئيس الجمعية. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قرر المكتب أن ينظر في مؤهلات المرشحين الثمانية المتقدمين لشغل مقاعد اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة وأن يقوم بتقديرها وبتقديم تقريره.

٧- وترد توصيات المكتب في تقريره بشأن اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات (ICC-ASP/17/21).

٨- وترد الترشيحات التي تلقتها الأمانة في مرفق هذه المذكرة.

المرفق

قائمة بالترتيب الأبجدي اللاتيني للمرشحين (مع بيانات المؤهلات)

المحتويات

الاسم والجنسية *الصفحة*

١- براك بن حمد، أحمد محمد (دولة فلسطين) ٤
٢- بيرسان، كورنيليو (رومانيا) ١١
٣- كوت، برونو (فرنسا) ١٨
٤- فولفورد، أدريان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ٢٣
٥- كامبوني، لوسي موذوني (كينيا) ٢٦
.....
٦- موناغنغ، سانجي ماسينونو (بوتسوانا) ٣٣
٧- رودريغيس فيلتسي، إنريكي إدواردو (بوليفيا) ٤١
٨- شتاينر، سيلفيا هيلينا دي فيغيريدو (البرازيل) ٤٤

١- براك بن حمد، أحمد محمد (دولة فلسطين)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تهدي الممثلية الدائمة لدولة فلسطين لدى المحكمة الجنائية الدولية تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وتتشرف بإبلاغها بأن حكومة دولة فلسطين قررت أن ترشح الدكتور أحمد براك، النائب العام لدولة فلسطين، لعضوية اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

بيان المؤهلات

تتشرف دولة فلسطين بترشيح الدكتور أحمد براك لانتخابه عضواً في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

ويُقدَّم هذا البيان عملاً بالفقرة ٤ (ج) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، المتعلقة بعملية التحضير لقيام جمعية الدول الأطراف بانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية، ووفقا للاختصاصات المحددة عند إنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية، الواردة في الوثيقة ICC-ASP/10/36.

والدكتور أحمد براك يفي بكامل المتطلبات المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف بموجب القرار ICC-ASP/10/Res.5. فهو يتمتع بدرجة عالية من الأخلاق والنزاهة، وقد أثبت كفاءته وخبرته الواسعتين في القانون الجنائي والقانون الدولي.

والدكتور براك يتولى حاليا مهام النائب العام لدولة فلسطين، وله خبرة قانونية في طائفة واسعة من المجالات الجنائية وكفاءة ثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية. وقد شغل الدكتور براك مناصب هامة في النظام القضائي منذ أكثر من ٢٥ سنة. فقد تولى مهام المدعي العام العسكري في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، ثم شغل منصب رئيس النيابة العامة في مختلف المحافظات الفلسطينية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠، ثم منصب النائب العام المساعد لدولة فلسطين بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦.

وبالإضافة إلى مسيرته المهنية الاستثنائية، نشر الدكتور براك العديد من الكتب حول مواضيع التشريع الجزائي وأجرى العديد من الأبحاث الأكاديمية حول مختلف جوانب نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية والفساد وقضاء الأحداث.

وأدى شغف الدكتور باراك بالمسائل القانونية الجنائية وخبرته فيها إلى قيامه بتنظيم العديد من ورشات العمل وبرامج التدريب الهادفة إلى تحسين نظام العدالة الجنائية. وعلى وجه الخصوص، تم تعيينه رئيسا للجنة إعداد مسودة تعديلات قانون الإجراءات الجزائية.

وطوال دراساته القانونية، أثبت الدكتور براك قدرته على تحقيق التفوق الأكاديمي بانتظام. فقد حصل على شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي من جامعة القاهرة بتقدير ''جيد جدا''.

وبصرف النظر عن مجال عمله المختار، دأب الدكتور براك على التحلي بدرجة عالية من النزاهة.

ودولة فلسطين واثقة من أن شخصية الدكتور براك التي لا تشوبها شائبة، ومؤهلاته وخبراته المهنية الواسعة ستساعد اللجنة على الوفاء بولايتها.

البيانات الشخصية

الجنسية: فلسطيني

الجنس: ذكر

تاريخ الميلاد: ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠

مكان الولادة: مصر

الشهادات الجامعية والمؤهلات

- دكتوراه في القانون الجنائي من جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٩، بتقدير جيد جدا
- الماجستير في القانون العام من جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٤
- بكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٢
- دبلوم العلوم القضائية من جامعة القاهرة، المرتبة الأولى في دفعته، حائز على جائزة الجامعة التقديرية في التفوق العلمي، ٢٠٠٤
- دبلوم القانون العام من جامعة طنطا بتقدير جيد جدا، ٢٠٠٥
- شهادة الثانوية العامة من مدرسة المعادي الثانوية، القاهرة، مصر، ١٩٨٨

الخبرة المهنية

- النائب العام لدولة فلسطين، ٢٠١٦
- النائب العام المساعد لدولة فلسطين، ٢٠١٢-٢٠١٦
- رئيس النيابة العامة، دائرة التدريب القضائي في مكتب النائب العام، النيابة العامة الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ٢٠١٠-٢٠١٢
- النيابة العامة المدنية، ٢٠٠٩
- النيابة العامة الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ٢٠١٠
- رئيس النيابة العامة، نيابة بيت لحم، فلسطين، ٢٠٠٨-٢٠٠٩
- رئيس النيابة العامة، نيابة أريحا، فلسطين، ٢٠٠٨
- رئيس النيابة العامة، نيابة جنين، فلسطين، ٢٠٠٦-٢٠٠٧
- رئيس النيابة العامة، قلقيلية، سلفيت، فلسطين، ٢٠٠٢-٢٠٠٦
- رئيس النيابة العامة المدنية، نابلس، ٢٠٠٠-٢٠٠٢
- مدعي عام عسكري للمحافظات الشمالية بالضفة الغربية، ١٩٩٤-٢٠٠٠
- محامي مزاول في جمهورية مصر العربية، مسجل لدى نقابة محامين مصر، ١٩٩٢-١٩٩٤
- أستاذ محاضر في الجامعات الفلسطينية (جامعة فلسطين الأهلية، جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية، الكلية العصرية الجامعية، المعهد القضائي الفلسطيني)، ٢٠٠٨

الإنجازات الأكاديمية (المنشورات والبحوث والتعليقات):

الكتب

- العدالة التصالحية للأحداث في فلسطين: الوساطة الجزائية كنموذج، دار الشامل للنشر والتوزيع، فلسطين، ٢٠١٧
- إصدار مؤلف بعنوان ''مبادئ الإجراءات الجزائية في القانون الفلسطيني، جزءان''، ٢٠١٣
- إصدار مؤلف بعنوان ''مبادئ القسم العام من التشريع العقابي الفلسطيني''، ٢٠١٣
- إصدار مؤلف بعنوان ''تنفيذ الجزاء الجنائي في التشريع الفلسطيني''، دار الثقافة، عمان، دراسة تحليلية، ٢٠١٥
- إصدار مؤلف بعنوان ''العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة''، دراسة مقارنة، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٠٩

البحوث

- بحث استعرضه الأقران بعنوان ''المواجهة التشريعية للجريمة المعلوماتية بين الواقع والمأمول''، مجلة جامعة الأزهر، المجلد ١٩، عدد خاص، قطاع غزة، فلسطين، ٢٠١٧
- ''جريمة الواسطة والمحسوبية في القانون الفلسطيني''، منشورات مؤسسة أمان، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤
- ''جرائم الفساد بين إشكالية النص والتطبيق العملي''، منشورات مؤسسة أمان، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤
- ''القضاء العشائري في فلسطين، التدخل والإصلاح''، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢
- ''القضاء العشائري وأثره على عدالة الأحداث''، بدعم من مؤسسة أرض الإنسان
- ''اجتهاد حول الدفع بالتحكيم في الخصومة المدنية وطبيعته القانونية والمحكمة المختصة بمسائله''، مجلة دستورية التحكيم، رام الله، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)
- ''دراسة نقدية لعدالة الأحداث في مرحلة التحقيق الابتدائي''، مجلة العدالة والقانون، رام الله، نيسان/أبريل ٢٠٠٩، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)
- ''فن المرافعة في الدعوى الجزائية''، مجلة العدالة والقانون، رام الله، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)
- ''جرائم الخطف''، رام الله، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)
- ''استجواب المتهم وسماع الشهود في الدعوى الجزائية''، رام الله، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)
- ''جريمة انتهاك حرمة المسجد الاقصى ومحيطه في منظور القانون الجنائي الدولي''، صحيفة القدس، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وعلى الموقع الشبكي للنيابة العامة
- ''التنفيذ العقابي في ضوء السياسة العقابية المعاصرة''، رام الله، نيسان/أبريل ٢٠٠٧، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)
- ''العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة''، مجلة العدالة والقانون، رام الله، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة (مساواة)
- تقادم الدعوى الجزائية في ظل قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠١

المقالات

- جريمة انتهاك حرمة المسجد الاقصى ومحيطه من منظور القانون الجنائي الدولي
- مكافحة جرائم الفساد في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وعولمة القانون
- جريمة الاتجار بالنفوذ في التشريع العقابي المقارن
- نظام الوساطة الجنائية وقضاؤنا العشائري
- الجهل والغلط في القانون بين القاعدة القانونية واعتبارات العدالة
- القتل بدافع الشفقة والمسؤولية الجزائية للطبيب في ضوء آفاق الطب الحديث
- خصخصة حق الدولة في العقاب
- إشكالية دور النيابة العامة في الدعوى الدستورية في فلسطين
- نظرات بالاختصاص الجنائي في التشريع العربي: بين الواقع والمأمول
- مبدأ المساواة أمام القضاء في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
- المرشد السري في التشريع الجنائي
- حرية الصحافة وطنياً ودولياً
- أزمة العدالة الجزائية: الأسباب وسبل العلاج
- نحو قانون للمخالفات العامة
- قاضي تنفيذ العقوبة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث
- القصور التشريعي وسلطة القاضي الجنائي
- إشكالية العلاقة بين الإعلام والقضاء
- قراءة في المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات الفلسطيني الجديد
- قانون الكسب غير المشروع ومدى دستوريته
- السياسة الجنائية المعاصرة في مكافحة التحرش الجنسي
- التنفيذ العقابي في ضوء السياسة العقابية المعاصرة
- الطبيعة القانونية للنيابة العامة
- نظرات في نظام لجان التوفيق في المنازعات الإدارية
- الحق في المحاكمة السريعة: بين النظرية والتطبيق
- عقوبة الإعدام والسياسة العقابية المعاصرة
- استجواب المتهم وسماع الشهود في الدعوى الجزائية بين النظرية والتطبيق
- مبدأ الأمن القانوني
- ''إسكان الشعب'' تعد قانوناً جديداً للتصرف في أراضي الدولة
- العقوبات السالبة للحرية في ميزان السياسة العقابية المعاصرة
- ''رؤية حول عدم جواز رد أعضاء النيابة العامة ومأموري الضبط القضائي''
- عقوبة العمل للمصلحة العامة: بين اعتبارات السياسة العقابية المعاصرة والواقع العربي
- فن المرافعة في الدعوى الجزائية
- سيادة القانون

- الدفع بالتحكيم في الخصومة المدنية (دراسة مقارنة) بين القانونين الفلسطيني والمقارن
- قصور حماية الشهود في التشريع الجنائي الفلسطيني والعربي
- ملامح عامة لأحكام التعذيب في القانون الفلسطيني
- مفهوم العدل بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
- ولاية المرأة للقضاء
- عدالة الأحداث في فلسطين بين الواقع والمأمول
- قراءة في المرسوم الرئاسي الخاص بتعديل قانون العقوبات
- ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي
- ولاية وصلاحيات القضاء العسكري في فلسطين
- دور النيابة العامة في تجسيد العدالة بين الواقع والطموح
- جرائم الخطف بين النظرية والتطبيق
- الادعاء العام في الشريعة الإسلامية
- القانون الجنائي للألعاب الرياضية
- ''والله العظيم أقول الحق''
- نحو قانون عقابي موحد وعصري للبلاد العربية

الفعاليات في إعداد مشاريع القوانين

- رئيس لجنة إعداد مسودة تعديلات قانون الإجراءات الجزائية، مركز مساواة، رام الله، ٢٠١٢
- شارك في إعداد قانون المختبرات الجنائية، ٢٠١١-٢٠١٢
- شارك في تعديل قانوني المياه والكهرباء، ٢٠١١
- شارك في إعداد قانون المساعدة القانونية، ٢٠١١-٢٠١٢
- إعداد مسودة قانون المسنين تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١١
- رئيس لجنة إعداد مسودة قانون الأحداث المخالفين للقانون، تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١١
- أمين سر إعداد مسودة قانون العقوبات الفلسطيني من قبل وزارة العدل، ٢٠١١
- شارك في إعداد مسودة قانون الأحكام العسكرية مع مركز مساواة، رام الله، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أنشطة أخرى

- ألقى كلمة بعنوان ''الأساليب والتقنيات الحديثة واستخدامها في منع التعذيب أثناء التحقيق'' في المؤتمر السنوي بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠١٧
- أدلى ببيان حول دور القانون والنظام القانوني في فلسطين وتأثيرهما على البيئة الاقتصادية ضمن دور الحكومة بشكل عام، في أسبوع فلسطين التكنولوجي (EXPOTECH)، اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (PITA)، رام الله، ٢٠١٧
- افتتح حلقة عمل حول إجراءات التشغيل الموحدة لوحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب النائب العام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج سواسية، رام الله، ٢٠١٧

– شارك في الدورة الثانية والعشرين للجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، بيجين، الصين، ٢٠١٧
– افتتح حلقة عمل حول تعديل قانوني المياه والكهرباء، لجنة تعديل قانوني المياه والكهرباء، رام الله، ٢٠١٧
– افتتح ورشة عمل حول حقوق الملكية الفكرية، وزارة الخارجية الأمريكية، رام الله، ٢٠١٧
– افتتح برنامج التدريب لمساعدي النيابة العامة، المعهد القضائي الفلسطيني، رام الله، ٢٠١٧
– افتتح المؤتمر الأول المشترك بين النيابة العامة والشرطة الفلسطينية، بدعم من مشروع مساعدة قطاع العدالة JSAP IV، رام الله، ٢٠١٧
– شارك في المؤتمر الخاص لعرض مستجدات الخطة الاستراتيجية لحماية الأحداث للفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠، رام الله، ٢٠١٧
– شارك في الاجتماع النهائي بشأن إقامة الشبكات وإحالة قضايا العنف المنزلي والعنف ضد المرأة والطفل، بعثة الشرطة الأوروبية EUPOL COPPS، رام الله، ٢٠١٧
– أدلى ببيان في المؤتمر الفلسطيني الأول بعنوان ''القانون والطب''، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم، ٢٠١٧
– افتتح المركز الجامع للنساء والأطفال الناجين من العنف المنزلي، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، رام الله، ٢٠١٧
– أدلى ببيان المنبر الجنساني الإقليمي، برنامج الحوار الوطني، رام الله، ٢٠١٧
– افتتح دورة تدريب المدعين العامين على التفتيش القضائي، مشروع مساعدة قطاع العدالة JSAP IV، رام الله، ٢٠١٧
– ترأس المؤتمر السنوي السابع للنيابة العامة، أريحا، ٢٠١٧
– شارك في المؤتمر الدولي الثاني للمساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، الأرجنتين، ٢٠١٦
– افتتح الدورة التدريبية للمكاتب القضائية لسلطة المياه، سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، ٢٠١٦
– افتتح حلقة العمل المشتركة بين رؤساء المحاكم ورؤساء النيابات العامة، مشروع مساعدة قطاع العدالة JSAP IV، أريحا، ٢٠١٦
– افتتح دورة تدريب رؤساء النيابات العامة على التفتيش القضائي، مشروع مساعدة قطاع العدالة JSAP IV، رام الله، ٢٠١٦
– افتتح حلقة عمل حول مراكز التميز التابعة للنيابة العامة، مشروع مساعدة قطاع العدالة JSAP IV، رام الله، ٢٠١٦
– شارك في المؤتمر القضائي السابع المعنون ''القضاء المستقل: الإنجازات والتطلعات''، رام الله، ٢٠١٦
– اختتم حلقة عمل حول المعايير الدولية لقضاء الأحداث والممارسات العملية لتطبيق القوانين الفلسطينية للأطفال والأحداث في التجربة الفلسطينية، برنامج سواسية، رام الله، ٢٠١٦
– افتتح أعمال توسيع مبنى المحكمة الابتدائية والنيابة العامة، جنين، ٢٠١٦
– شارك في المشاورات الوطنية بشأن مسودة قانون الشرطة الفلسطينية لعام ٢٠١٦، اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠١٦
– شارك في المشاورات الوطنية بشأن المسودة النهائية لقانون حماية الأسرة، مجلس الوزراء الفلسطيني، رام الله، ٢٠١٦

– افتتح برنامج التدريب الأساسي لمساعدي النيابة العامة، المعهد القضائي الفلسطيني، رام الله، ٢٠١٦
– شارك في مؤتمر قضاء الأحداث في الضفة الغربية، رام الله، ٢٠١٦
– افتتح دورة تدريبية حول حماية حقوق الملكية الفكرية، المعهد القضائي الأردني، عمان، ٢٠١٦
– افتتح حلقة عمل هي الأولى من نوعها حول إنفاذ الحماية القانونية للعلامات التجارية، وزارة الاقتصاد الفلسطينية، رام الله، ٢٠١٦
– افتتح اجتماعًا خاصًا حول قرار تأسيس نيابة عامة متخصصة في حماية الأسرة من العنف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج سواسية، رام الله، ٢٠١٦
– شارك في حفل وضع حجر الأساس لمبنى المحكمة والنيابة العامة في دورا، الخليل، ٢٠١٦
– ترأس المؤتمر السنوي السادس للنيابة العامة، أريحا، ٢٠١٦
– افتتح دورة تدريبية حول جرائم الاحتيال، مشروع مساعدة قطاع العدالة JSAP IV، رام الله، ٢٠١٦
– ترأس اجتماعًا استشاريًا لمناقشة دليل الإجراءات الجنائية، مشروع شراكة، رام الله، ٢٠١٦
– افتتح دورة تدريبية حول عدالة الأطفال بين المعايير الدولية والتشريعات الوطنية، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، رام الله، ٢٠١٦
– ترأس الاجتماع الأول للجنة المعنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، رام الله، ٢٠١٦
– شارك في جلسة مناقشة حول فعالية واستقلال دور النيابة العامة الفلسطينية لمكافحة الجرائم الاقتصادية في التصدي لتلف المواد الغذائية والأدوية، مؤسسة أمان، رام الله، ٢٠١٦
– قدم ورقة بحث في مؤتمر المحاكمة العادلة في فلسطين، رام الله، ٢٠١٤
– شارك في دورة حول القانون الجنائي المقارن، كندا، ٢٠١٤
– قدم ورقة بحث في مؤتمر جامعة الدول العربية لرؤساء النيابات العامة حول العقوبات البديلة، بيروت، ٢٠١٣
– شارك في دورة حول تدريب المدربين لأعضاء النيابة العامة، الولايات المتحدة، ٢٠١٣
– شارك في دورة تدريب المدربين القضائيين، فنلندا، ٢٠١٢
– شارك في اجتماع المائدة المستديرة لبرنامج يوروميد لدول حوض البحر الأبيض المتوسط حول مكافحة الإرهاب، فرنسا، ٢٠١٠
– قدم ورقة بحث في المؤتمر الفلسطيني الثاني لمناهضة عقوبة الإعدام، رام الله، ٢٠٠٩
– قدم ورقة بحث في مؤتمر العدالة الفلسطيني الثالث بعنوان ''أي نظام قضاء دستوري ملائم لفلسطين ومدى الحاجة لمحكمة دستورية فلسطينية كإحدى متطلبات بناء الدولة''، رام الله، ٢٠٠٩
– قدم ورقة بحث في مؤتمر المحكمة الدستورية العليا في فلسطين، رام الله، ٢٠٠٩
– شارك في حلقة عمل حول برنامج التعاون بين السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة الداخلية والمجلس الوطني ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات ومكافحتها والنشاطات الإجرامية المتعلقة بها، رام الله، ٢٠٠٨
– شارك في دورة تدريبية حول القضاء الألماني، ألمانيا، ٢٠٠٨
– شارك في دورة تدريبية حول القضاء الأمريكي في إطار برنامج زيارات القيادات الدولية، الولايات المتحدة، ٢٠٠٣

٢- بيرسان، كورنيليو (رومانيا)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تهدي سفارة رومانيا لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وإلى جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وتتشرف بإبلاغها بأن وزارة العدل في رومانيا تقدم الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان مرشحا لانتخابات أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات، التي ستجرى خلال الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف (لاهاي، ٥- ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

وقد أثبت الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان أخلاقه الرفيعة وحياده ونزاهته طيلة مسيرة مهنية مرموقة امتدت أكثر من خمسة عقود، تفانى خلالها في خدمة قضية حقوق الإنسان، مساهما في تطوير نظام قانوني دولي قائم على مبادئ العالمية وعدم القابلية للتجزئة والمشاركة والمساءلة والشفافية وعدم التمييز. وقد ظل الدكتور بيرسان يشارك على المستوى الأكاديمي في تنسيق وإصلاح نظام التعليم العالي، فكسب باستمرار ثقة السلطات الوطنية المختصة في قدراته على مواءمة وتطوير نظام التعليم العالي في رومانيا، وهي قدرات تستند إلى خبرته الواسعة في التدريس والإدارة. وبصفته قاضيا في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، سعى البروفيسور الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان دون كلل أثناء فترة توليه منصبه القضائي إلى تعزيز شرعية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في نظر المهن القضائية والسياسية في الدول المتعاقدة، إذ وضع ''رأس المال الأخلاقي'' للمحكمة في أعلى مرتبة ممكنة، ومن ثم عزز مطالبها بالشرعية على الصعيد المجتمعي. وطوال فترة توليه منصبه القضائي، برهن الدكتور بيرسان على كفاءته العالية في العمل ضمن فريق في بيئة دولية يتم فيها تمثيل العديد من الأنظمة القانونية. وتشمل المناصب القضائية الأخرى التي تولاها عضوية اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان سابقا (١٩٩٥-١٩٩٨) ومحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي (١٩٩٠).

بيان المؤهلات

يقدم هذا البيان عملا بالفقرة ٤ (ج) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، المتعلقة بعملية التحضير لقيام جمعية الدول الأطراف بانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية ووفقا للاختصاصات المحددة عند إنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية، الواردة في الوثيقة ICC-ASP/10/36.

وتتوفر في الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان، من جميع النواحي، شروط الترشيح المنصوص عليها في الفقرة ٢ من القرار المذكور أعلاه: فهو يتمتع بأخلاق رفيعة لا يدنو منها شك وبالاستقامة والنزاهة، وله خبرة واسعة باعتباره راعيا لحقوق الفرد وحرياته الأساسية، وقد سعى باستمرار إلى إيجاد التوازن بين وجهات النظر التي تؤكد حقوق الإنسان كحقوق عالمية من ناحية، والحقوق النسبية التي تؤكد التعددية، من ناحية أخرى.

ويمتلك الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان خبرة متكاملة في القانون الجنائي والقانون المدني، مع معرفة واضحة بالنظام القانوني الوطني في رومانيا، والقانون الدولي العام، والقانون العام، وقانون ستراسبورغ، وحقوق الإنسان.

وبصفته قاضيا في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، سعى البروفيسور الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان دون كلل أثناء فترة توليه منصبه القضائي إلى تعزيز شرعية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في نظر المهن القضائية والسياسية في الدول المتعاقدة، إذ وضع ''رأس المال الأخلاقي'' للمحكمة في أعلى مرتبة ممكنة، ومن ثم عزز مطالبها بالشرعية على الصعيد المجتمعي.

وطوال فترة توليه منصبه القضائي، برهن الدكتور بيرسان على كفاءته العالية في العمل ضمن فريق في بيئة دولية يتم فيها تمثيل العديد من الأنظمة القانونية. فقد سخر شخصيته المهنية القوية وسلوكه المهذب واستخدم مهاراته في إقامة العلاقات وفي التواصل لفرض النزاهة القضائية داخل المحكمة. ويملك الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان القدرة على التواصل باللغتين الرسميتين للمحكمة (الإنكليزية والفرنسية) وعلى فهم وصياغة وثائق القضايا بهاتين اللغتين.

وتتعزز حقيقة أن الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان يفي بجميع المعايير الأخلاقية الضرورية لأداء وظائف هذا المنصب الهام بكون مؤهلاته التي لا تشوبها شائبة تشكل شرطا أساسيا من شروط تولي مناصب القضاء في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وفقا لبيان المؤهلات المنصوص عليه في المادة ٢١ (١) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تحدد معايير مناصب القضاء في المحكمة وتشدد على أن ''يكون القضاة من ذوي الأخلاق الرفيعة''.

وقد دأب الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان على أداء واجباته كقاض في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بنزاهة تامة، وهي حجر الزاوية في أي ولاية قضائية دولية تتسم بالفعالية.

وعلاوة على ذلك، فإن تأثير فقه القضاء القائم في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على القانون الجنائي الدولي أمر لا جدال فيه، إذ يشكل نظام حقوق الإنسان الذي تتعهده محكمة ستراسبورغ عنصرا أساسيا في إيجاد توازن معياري بين الإجراءات الجنائية ومنح الحماية وضمانات حقوق الإنسان للأفراد.

وقد تولى كورنيليو بيرسان عدة مناصب أكاديمية وقانونية وقضائية غير منصبه القضائي في المحكمة الأوروبية. فهو أستاذ فخري في كلية القانون بجامعة بوخارست، وأستاذ في كرسي القانون الخاص في كلية نيكولاي تيتوليسكو للقانون، وعضو في مجالس اختبارات الدكتوراه في كلية القانون بجامعة روبرت شومان، وجامعة ستراسبورغ الثالثة وجامعتي نيس–صوفيا أنتيبوليس وباريس بانتيون–السوربون الأولى.

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩، كان عضوا في هيئتي التدريس بمعهد الدراسات الدولية المتقدمة وجامعة روبرت شومان (ستراسبورغ الثالثة) حيث ألقى محاضرات وأدار ندوات حول الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها في رومانيا. وفي أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨، شغل الأستاذ بيرسان منصب محاضر في الحماية الدولية بحقوق الإنسان في جامعة بانتيون–السوربون (باريس الأولى) المتوجة بدبلوم الدراسات المتقدمة في القانون الدستوري المقارن.

ومن مناصبه القضائية الأخرى عضويته في اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان سابقا (١٩٩٥–١٩٩٨) وفي محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي (من ١٩٩٠ إلى الوقت الحاضر).

وعلى المستوى الأكاديمي، دأب الدكتور بيرسان على المشاركة في تنسيق وإصلاح نظام التعليم العالي. وتشمل المساهمات التي قدمها الولاية المنوطة به في الفترة ١٩٩٤–١٩٩٨ ضمن المجلس الوطني للتقييم الأكاديمي والاعتماد، ومنصبه كعضو في المجلس الوطني لإصلاح التعليم، الذي شغله بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٨. وقد أكدت هذه الولايات ثقة السلطات المختصة في قدراته على مواءمة وتطوير نظام التعليم العالي في رومانيا، وكفاءاته القائمة على خبرته الواسعة في التدريس والإدارة.

وإلى جانب أنشطته القضائية والأكاديمية والمذهبية التي قام بها طوال حياته المهنية، قام أيضا بأنشطة استشارية تشريعية، حيث تم تعيينه في لجان صياغة مشاريع القوانين في وزارة العدل، وأهمها لجنة صياغة القانون المدني ومدونة الأسرة (١٩٧٥–١٩٨٦). كما إنه كان عضوا في المجلس القانوني لوزارة التجارة الخارجية (١٩٨٢–١٩٨٥).

وفي عام ١٩٧٧، بعد توسيع نطاق تخصصه ليشمل مجال التجارة الدولية، تم تعيين الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان قاضيا للتحكيم في لجنة التحكيم التجاري الدولي التابعة لغرفة التجارة والصناعة في رومانيا، حيث شغل ذلك المنصب إلى غاية عام ١٩٩٠، ثم استعاده في عام ٢٠١٤، بعد انتهاء ولايته كقاض في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وهو مسجل حاليا في كل من قائمة قضاة التحكيم وقائمة قضاة التحكيم الأعلى التي تتعهدهما لجنة التحكيم الدولي في غرفة التجارة في رومانيا.

وهذا يدل على القدرات الفائقة التي يملكها الأستاذ بيرسان في التكيف مع متطلبات أية مهام مهنية، مع وضع الفرق الشاسع بين مهام القضاء ومهام التحكيم في الاعتبار. فإذا كان القضاة يستمدون صلاحياتهم وسلطاتهم من الدولة، فإن قضاة التحكيم يستمدونها من الأطراف المعنية ويستخدمون التحكيم الدولي لتوفير عملية محايدة لتسوية المنازعات، حيث يطبقون القانون على الحقائق بشكل مستقل، مما يعزز بدوره شرعية التحكيم الدولي.

ويشجع الأستاذ بيرسان آليات التحكيم الدولي، مثل آليات الوساطة والتفاوض، التي تتحقق من خلالها أهداف التحكيم الدولي بمزيد من الكفاءة.

والنتيجة الطبيعية لمساهمته الكبيرة في التطوير المذهبي للقانون العام والخاص، سواء في رومانيا أو على المستوى الدولي، تتمثل في تعيينه في عام ٢٠١٧ عضوا مناظرا في أبرز مؤسسة أكاديمية وطنية، وهي الأكاديمية الرومانية.

لقد برهن الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان على ميزاته الأخلاقية الرفيعة وحياده ونزاهته طيلة مسيرته المهنية المرموقة، التي امتدت لأكثر من خمسة عقود، والتي تفانى أثناءها في خدمة قضية حقوق الإنسان، مسهما في تطوير نظام قانوني دولي قائم على مبادئ العالمية وعدم القابلية للتجزئة والمشاركة والمساءلة والشفافية وعدم التمييز.

الخبرة المهنية

حاصل على الدكتوراه، أستاذ فخري، كلية الحقوق، جامعة بوخارست، عضو مناظر في الأكاديمية الرومانية.

الأنشطة المهنية ذات الصلة

١٩٧٧-١٩٩٨	قاضي بمحكمة التحكيم التجاري الدولي، غرفة التجارة والصناعة الرومانية.
١٩٧٧ حتى الآن	عضو في الجمعية الفرنسية للتشريع المقارن (Société de Législation Comparée).
١٩٩١-١٩٩٨	قاضي بمجلس التحكيم، الاتحاد الروماني للتعاونيات الحرفية.
منذ عام ١٩٩٠	محامي، نقابة المحامين، بوخارست.
١٩٩٠-حتى الآن	عضو بمحكمة التحكيم الدائمة، لاهاي.
٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨	عضو روماني في اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، ستراسبورغ.
١٩٩٨-٢٠١٣	قاضي بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
٢٠٠٢-حتى الآن	عضو فخري بنقابة المحامين، بوخارست.
٢٠٠٤-حتى الآن	عضو فخري بالنقابة الوطنية الرومانية للمحامين.

المهام القانونية غير القضائية

في ٢٢ يناير ١٩٦٧، بعد إتمام الخدمة العسكرية، عين الدكتور بيرسان مساعدا متدربا لأستاذ كرسي القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة بوخارست. وواصل مسيرته المهنية لاحقا في نفس الكرسي على النحو التالي:

١٩٦٧-١٩٧٠	محاضر مبتدئ.
١٩٧٠-١٩٧٦	محاضر مساعد، عن طريق التوظيف التنافسي-مواد التدريس: القانون المدني، قانون الأسرة، القانون الدولي الخاص، القانون التجاري الدولي.
١٩٧٦-١٩٩٠	محاضر، عن طريق التوظيف التنافسي.
١٩٩٠-١٩٩٢	محاضر أول، عن طريق التوظيف التنافسي.
منذ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢	أستاذ، عن طريق التوظيف التنافسي، متخصص في القانون المدني، والقانون التجاري الدولي، وقانون المجموعة الأوروبية (قانون الاتحاد الأوروبي حاليا)، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
١٩٩٣-حتى الآن	مستشار في اختبارات شهادات الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بوخارست.
٢٠١٤-حتى الآن	أستاذ فخري، كلية الحقوق، جامعة بوخارست.
١٩٩٧-١٩٩٩	عضو هيئة التدريس، معهد الدراسات الدولية المتقدمة، جامعة روبرت شومان (ستراسبورغ الثالثة).
١٩٩٤ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨	محاضر في الحماية الدولية لحقوق الإنسان، جامعة بانتيون-السوربون (باريس الأولى).

الأنشطة المهنية غير القانونية

٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠- ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨	عميد منتخب، كلية الحقوق، جامعة بوخارست.
٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ -٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨	مدير معهد نيكولاي تيتوليسكو-هنري كابيتان الفرنسي الروماني لقانون الأعمال التجارية والتعاون الدولي، وكلية القانون الفرنسية-الرومانية، كلية الحقوق، جامعة بوخارست.

الأنشطة الأخرى

١٩٨٢-١٩٨٦	عضو المجلس الاستشاري القانوني، وزارة التجارة الخارجية الرومانية.
١٩٧٥-١٩٨٥	عضو لجنة صياغة القانون المدني الجديد وقانون الأسرة، وزارة العدل.
منذ عام ١٩٩٣	عضو المجلس الأكاديمي للمعهد الروماني للدراسات الدولية، بتعيين من وزير الشؤون الخارجية ورئيس الأكاديمية الرومانية.
١٩٩٣-١٩٩٨	عضو المجلس الوطني لإصلاح التعليم، بتعيين من وزير التعليم.
١٩٩٤-١٩٩٨	عضو المجلس الوطني للتقييم الأكاديمي، بعد أن اشترك في انتخابه البرلمان الروماني (بمجلسيه).
١٩٩٤	رئيس منتخب للرابطة الرومانية لدراسات المجتمع، المنتسبة إلى الرابطة الأوروبية لأمن الشركات، بروكسل.
منذ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧	عضو مناظر بالأكاديمية الرومانية.
منذ عام ٢٠٠٠	عضو في لجان الإدارة في العديد من دوريات استعراض القانون الروماني التي تم تحريرها في الآونة الأخيرة، ومنها ''Curierul judiciar'' و '' Revista română de drept comunitar'' وغيرهما.

منذ عام ١٩٩٩	عضو في لجنة فحص أطروحات الدكتوراه بكلية الحقوق، جامعة روبرت شومان، ستراسبورغ الثالثة، جامعة نيس–صوفيا أنتيبوليس وجامعة باريس الأولى بانتيون–السوربون.

التعليم والمؤهلات الأكاديمية الأخرى–في رومانيا

١٩٦١	شهادة البكالوريا.
١٩٦١–١٩٦٦	بكالوريوس في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بوخارست.
١٩٧٧	دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة بوخارست–أطروحة عن ''الآثار القانونية لحسن النية في القانون المدني الروماني''.

التعليم والمؤهلات الأكاديمية الأخرى–في الخارج

ربيع ١٩٧١	الدورة الأولى للكلية الدولية للقانون المقارن، ستراسبورغ.
ربيع ١٩٧٢	الدورة الثانية للكلية الدولية للقانون المقارن، ستراسبورغ.
ربيع ١٩٧٤	الدورة الثالثة للكلية الدولية للقانون المقارن، سانتياغو دي كومبوستيلا (إسبانيا).
١٩٧٤–١٩٧٥	شهادة الدراسات المتقدمة في القانون المقارن، المركز الجامعي الأوروبي، نانسي، شعبة القانون، قسم القانون الخاص.

الألقاب الفخرية

١٩٧٧	عضو في الجمعية الفرنسية للتشريع.
١٩٩١	شهادة الجدارة العلمية الفخرية من مركز الدراسات القانونية الدولية، سالزبرغ، النمسا.
١٩٩٤	دكتوراه فخرية في القانون من كلية نيو إنغلند للقانون، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
١٩٩٧	شهادة فخرية من الاتحاد الوطني للمحامين، رومانيا.
٢٠٠٣	دكتوراه فخرية من جامعة باريس الأولى بانتيون–السوربون.
٢٠٠٢–حتى الآن	عضو فخري في نقابة المحامين، بوخارست.
٢٠٠٤–حتى الآن	عضو فخري في النقابة الوطنية الرومانية للمحامين.
٢٠٠٥	جائزة ميخايل إليسكو من اتحاد الحقوقيين في رومانيا عن '' Convenția Europeană a Drepturilor Omului – comentariu pe articole''.
٢٠٠٦	شهادة فخرية من رابطة القضاة في رومانيا.
٢٠١٠	دكتوراه فخرية من جامعة الغرب في تيميشوارا.
٢٠١٣	جائزة ميخايل إليسكو لاتحاد الحقوقيين في رومانيا عن ''Drept Civil، Drepturile reale principale în reglementarea Noului Cod Civil''.
٢٠١٤	أستاذ فخري بكلية الحقوق، جامعة بوخارست.
٢٠١٥	دكتوراه فخرية من جامعة غالاتي لنهر الدانوب الأدنى.
٢٠١٥	إعلان المجلة الرومانية للقانون الخاص عن الاحتفال بسنة ٢٠١٥ باعتبارها ''سنة كورنيليو بيرسان''.
٢٠١٦	جائزة ''Matei Cantacuzino Opera Omnia'' عن منجزاته طوال الحياة في مجال القانون الخاص، التي تمنحها المجلة الرومانية للقانون الخاص والرابطة الوطنية الرومانية للمحامين.

المنشورات والمؤلفات

نشر القاضي بيرسان ٢٥ مؤلفا (دورات دراسية جامعية وأطروحات وبحوث) بمفرده أو كمؤلف مشارك، إلى جانب أكثر من ١٥٠ مقالة، ودراسات وتعليقات بشأن ممارسة القضاء، وورقات علمية في رومانيا والخارج. وترد فيما يلي أهم تلك المؤلفات:

- Drept civil: Teoria generală a drepturilor reale (القانون المدني: النظرية العامة للحقوق العينية) (مؤلف مشارك)، TUB، بوخارست، ١٩٨٠.
- Subiectele colective de drept în România (الشخصية القانونية للشركات في رومانيا) (مؤلف مشارك)، Editura Academiei، بوخارست، ١٩٨١.
- Tratat de drept civil Teoria generală a obligațiilor (أطروحة في القانون المدني: النظرية العامة للالتزامات) (مؤلف مشارك)، Editura Academiei، بوخارست، ١٩٨١، أعيد طبعها في الأعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٨، ٢٠٠١، ٢٠٠٤.
- Regimul juridic al bunurilor imobile (قانون الممتلكات العقارية)، Editura Științifică și Enciclopedică، بوخارست، ١٩٨٣.
- Rechte beim Reisen (الحقوق أثناء السفر) (باللغة الألمانية، مؤلف مشارك)، Verlag Die Wirtschaft، برلين، ١٩٧٤.
- Conctractul în contrapartidă: Probleme juridice (عقود الطرف المقابل–المسائل القانونية) (مؤلف مشارك)، IEM، بوخارست، ١٩٨٤.
- Clauza penală în contractele comerciale internaționale (الأحكام الجزائية في العقود التجارية) (مؤلف مشارك)، IEM، بوخارست، ١٩٨٥.
- الجوانب القانونية لممارسة الأعمال التجارية في أوروبا الشرقية–رومانيا (باللغة الإنجليزية)، Kluwer Law and Taxation Publishers، West Publishing Co، سنت بول، مينسوتا، الولايات المتحدة، ١٩٨٦، تم تنقيحه في ١٩٩٠.
- Exportul în contrapartidâ: Probleme economice și juridice (صادرات الأطراف المقابلة: المسائل الاقتصادية والقانونية) (مؤلف مشارك)، Editura Academiei، بوخارست، ١٩٨٧.
- Drept civil: Drepturile reale (القانون المدني: الحقوق العينية) (مؤلف مشارك) IASI، ١٩٩٧.
- Dreptul comerțului internațional (القانون التجاري الدولي) (مؤلف مشارك)، المجلد الأول، ١٩٨٨، المجلد الثاني، ١٩٩٠.
- Societățile comerciale (الشركات التجارية)، بوخارست، ١٩٩٢.
- Drept civil: Drepturile reale principale (القانون المدني: الحقوق العينية)، بوخارست، ٢٠٠١.
- Convenția europeană a drepturilor omului-Comentariu pe articole (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان–شرح وتعليق) المجلد الأول، ٢٠٠٥، المجلد الثاني، ٢٠٠٦.
- Convenția europeană a drepturilor omului-Comentariu pe articole (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان–شرح وتعليق)، ٢٠١٠، الطبعة الثانية.
- Drept civil: Drepturile reale principale (القانون المدني: الحقوق العينية)، بوخارست، ٢٠١٧، الطبعة الثالثة.

الدراسات والمقالات والتعليقات على فقه القانون وورقات البحوث

مؤلفات حول مسائل القانون المدني، والقانون التجاري الدولي، وقانون الأسرة، وقانون المجموعة الأوروبية/قانون الاتحاد الأوروبي، والحماية الدولية بحقوق الإنسان، نشرت بشكل رئيسي باللغة الرومانية، ولكن أيضا في المجلات القانونية باللغتين الفرنسية والألمانية.

ومنذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، دأب الأستاذ الفخري الدكتور كورنيليو بيرسان على نشر تعليقات على الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مجلة Dalloz، وكذلك في مجلتي Revue pénale et pénitentiaire و Petites affiches، فرع القانون الأوروبي وفرع حقوق الإنسان.

الإحالات المرجعية

- ٦ ٤٥٨ إحالة مرجعية وردت في ١ ٤٣١ من الدورات الدراسية الجامعية والأطروحات والبحوث في رومانيا.
- ١ ٢٠٢ إحالة مرجعية وردت في مقالات نشرت في مجلات رومانية.
- ٢٠٨ إحالات مرجعية وردت في منشورات فرنسية (Dalloz).

الأوسمة

- ١٩٩٩ وسام الفيلق الفخري برتبة فارس، فرنسا
- ٢٠٠٧ وسام نجم رومانيا برتبة فارس، الفئة المدنية

اللغات

- طلاقة في اللغتين الفرنسية والانكليزية
- اللغة الرومانية كلغة أم

٣- كوت، برونو (فرنسا)

(الأصل: الفرنسية)

مذكرة شفوية

تهدي سفارة فرنسا في لاهاي تحياتها إلى المحكمة الجنائية الدولية (أمانة جمعية الدول الأطراف) وتتشرف بإبلاغها بقرار السلطات الفرنسية بتقديم ترشيح السيد برونو كوت ينتخب لولاية ثانية عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة أثناء الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف.

فمنذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، قدمت لها فرنسا دعما متواصلا وأولت أهمية كبيرة لجودة وفعالية أعمالها، وهي عناصر ضرورية لمكافحة الإفلات من العقاب.

والقرار الذي اتخذته فرنسا بالتماس تجديد ولاية السيد برونو كوت تدخل في إطار هذا الالتزام بدعم المحكمة. وبصفته عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة منذ ثلاث سنوات وقاضيا سابقا في المحكمة الجنائية الدولية، يتميز السيد كوت بشكل خاص بمعرفة متعمقة بالمحكمة الجنائية الدولية وبأساليبها في أداء وظائفها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي جميع المناصب التي تولاها باعتباره خبيرا قانونيا بارزا، دأب السيد كوت دائما على التحلي بنـزاهة وحياد كبيرين.

بيان المؤهلات

قررت فرنسا أن تلتمس تجديد ولاية السيد برونو كوت ترقبا لانتخابات أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة.

ويقدم هذا البيان وفقا للفقرة ٤ (ج) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي بشأن عملية التحضير للانتخابات التي تجريها جمعية الدول الأطراف لأعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة.

وترشيح السيد برونو كوت، الذي توجد سيرته الذاتية طي هذا البيان، يستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة، المرفقة بالقرار ICC-ASP/10/Res.5 الذي اعتمدته جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتنص الفقرة ٢ من ذلك الإطار المرجعي على أن ''يختار أعضاء اللجنة من بين الأشخاص المعنيين والمهتمين البارزين الذين يتحلون بأخلاق رفيعة والذين يتمتعون بكفاءة ثابتة وخبرة في القانون الجنائي أو القانون الدولي. وترشيح السيد برونو كوت يفي تماما ومن جميع الجوانب بهذه المعايير المحددة للترشيحات.

فهو يتمتع في المقام الأول بمعرفة شاملة بالمحكمة الجنائية الدولية وبأساليب عملها على وجه الخصوص. والسيد كوت عضو حالي في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة، التي يشارك في أعمالها بنشاط منذ عام ٢٠١٥ مبينا خصاله الرفيعة، كما إنه عمل قاضيا بالمحكمة الجنائية الدولية في الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ عقب انتخابه في الجولة الأولى من الاقتراع الذي أجري في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد تولى رئاسة الدائرة الابتدائية الثانية.

وإلى جانب الخبرة التي اكتسبها في المحكمة الجنائية الدولية، أمضى السيد برونو كوت مسارا مهنيا غنيا بصفته خبيرا قانونيا محنكا. وبصفته من أعضاء القضاء الأعلى الفرنسي، فقد شغل منصب رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض طيلة ثماني سنوات، منها عدة شهور في منصب الرئيس الأول لهذه المحكمة، وهي أعلى هيئة مختصة في الترتيب القضائي في فرنسا. وكان السيد كوت قبل ذلك مدير

الشؤون الجنائية وشؤون العفو في وزارة العدل، ومدعيا عاما في محكمة الاستئناف في فرساي، ومدعي الجمهورية لدى محكمة القضاء الأعلى في باريس، ثم محاميا عاما في محكمة النقض. وبالتالي فإن السيد كوت يتمتع بكفاءات ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، فضلا عما يلزم من خبرة في المحاكمات الجنائية، سواء بصفته قاضيا أو مدعيا عاما أو محاميا.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي جميع المهام التي تولاها، اتسم السيد برونو كوت دائما بنزاهته الثابتة وحياده الذي لا تشوبه شائبة، وبصورة أعم، بصفاته الأخلاقية الرفيعة.

وإن فرنسا على ثقة بأن خبرة السيد برونو كوت ومؤهلاته المهنية يمكنها الاستمرار في خدمة عمل اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة على نحو يفيدها.

المعلومات الشخصية

تاريخ الميلاد: ١٠ حزيران/يونيه ١٩٤٥ في ليون، فرنسا (٩٦٠٠٢).

متزوج وله ثلاثة أبناء وسبعة أحفاد.

الشهادات والدراسات الأكاديمية

١٩٦٦	الدخول إلى المدرسة الوطنية للقضاء
١٩٦٧-١٩٦٩	متابعة التعليم في المدرسة الوطنية للقضاء-السنة الأولى: بوردو؛ السنة الثانية: ليون؛ السنة الثالثة: باريس
١٩٦٨	دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، جامعة ليون
١٩٦٢-١٩٦٦	البكالوريوس والماجستير في القانون العام، جامعة ليون
١٩٥٥-١٩٦٢	التعليم الثانوي في ليون- شهادة الباكالوريا، شعبة الفلسفة

معهد Institut de France

انتخب في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عضوا في أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية، قسم القانون والتشريع والاجتهاد.

السيرة القضائية والخبرة المهنية

٢٠١٥-٢٠١٨	عضو في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية
١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨-١ حزيران/يونيه ٢٠١٤	قاض في المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي (هولندا) انتخب قاضيا في الجولة الأولى من الاقتراع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ رئيس الدائرة الابتدائية الثانية (تسيير ورئاسة جلسات قضية ''المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا وماتيو نغودجولو'')
آذار/مارس-أيار/مايو ٢٠٠٧	رئيس أول بالنيابة لمحكمة النقض في فرنسا
حزيران/يونيه ٢٠٠٠- أيار/مايو ٢٠٠٨	رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض في فرنسا
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥- حزيران/يونيه ٢٠٠٠	محام عام لدى محكمة النقض في فرنسا (الدائرة الجنائية)
أيلول/سبتمبر ١٩٩٠-تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	مدعي الجمهورية بمحكمة القضاء الأعلى في باريس
شباط/فبراير ١٩٨٤-أيار/مايو ١٩٩٠	مدير الشؤون الجنائية وشؤون العفو في وزارة العدل

أيار/مايو ١٩٨٣–شباط/فبراير ١٩٨٤	نائب مدير شعبة العدالة الجنائية في إدارة الشؤون الجنائية وشؤون العفو في وزارة العدل
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١– أيار/مايو ١٩٨٣	مكلف بمهمة لدى المدعي العام بمحكمة الاستئناف في باريس، بصفته الأمين العام لمكتب المدعي العام بتلك المحكمة
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠– تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١	مكلف بمهمة لدى الرئيس الأول لمحكمة النقض في فرنسا
أيلول/سبتمبر ١٩٧٥–تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠	رئيس مكتب الأعمال العامة (الإجرام الاقتصادي والمالي والاجتماعي) بإدارة الشؤون الجنائية وشؤون العفو بوزارة العدل
أيلول/سبتمبر ١٩٧٣– أيلول/سبتمبر ١٩٧٥	نائب مدعي الجمهورية لدى محكمة القضاء الأعلى ليون (شعبة الإجرام الاقتصادي والمالي)
كانون الثاني/يناير ١٩٧٠– أيلول/سبتمبر ١٩٧٣	قاض في الإدارة المركزية لوزارة العدل رئيس مكتب مدير الشؤون الجنائية وشؤون العفو

الأوسمة

- وسام الفيلق الفخري برتبة قائد، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
- منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧: عضو مجلس وسام الفيلق الفخري
- وسام الاستحقاق الوطني برتبة قائد، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١

الأنشطة ذات الصلة بالعدالة الجنائية الدولية

٢٠١٥	انتخب عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية
٢٠١٦	بناء على طلب رئيسة المحكمة الخاصة للبنان: أنجز مهمة الخبرة بشأن أساليب عمل المحكمة
٢٠١٤–٢٠١٨	عضو الفريق العامل في لاهاي، وهو فريق غير رسمي يتولى إمعان النظر في سير العدالة الجنائية الدولية
٢٠١٧–٢٠١٨	محرر مشارك في صياغة إعلان باريس بشأن تعزيز فعالية العدالة الجنائية الدولية (بالتعاون مع رؤساء كل من المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الخاصة للبنان، والدوائر المتخصصة في كوسوفو، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
منذ عام ٢٠١٤	شارك في العديد من الدورات الدراسية والمؤتمرات المتعلقة بالعدالة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في مؤسسات منها على الخصوص معهد Institut de France، ومعهد الدراسات العليا في الدفاع الوطني، والمدرسة الوطنية للقضاء، ومعهد باريس للدراسات السياسية، وكلية الحقوق في باريس–نانتير ورين وليل وبواتييه وغيرها، ومدرسة ضباط المملكة المغربية (الرباط)
	عضو في ثلاث لجان لتقييم الأطروحات حول المسائل ذات الصلة بالقانون الجنائي الدولي: كلية نانتير (٢) وكلية ليون (٢)
	عضو اللجنة العلمية المعنية بدبلوم القانون الجنائي الدولي جامعة باريس–نانتير
	شارك في العديد من الندوات والموائد المستديرة والمنتديات بشأن موضوع العدالة الجنائية الدولية في جامعة باريس الأولى (بانتيون–السوربون) ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية وغيرهما
	ألف العديد من المقالات والمشاركات حول العدالة الجنائية الدولية، منها على الخصوص كتاباته حول ''وظيفة القاضي'' في ''موسوعة العدالة الجنائية'' تحت إشراف السيد أوليفيي بوفالي، ومشاركته المعنونة ''قاض فرنسي في المحكمة الجنائية الدولية''، المدرجة في ''كتاب الأصدقاء'' الذي أهدي لذاكرة المرحوم الأستاذ روبير بادنتير، وغيرها

العضوية في الهيئات

- اللجنة العلمية لمعهد الدراسات العليا حول العدالة (باريس)
- الرابطة الفرنسية للقانون المقارن
- حلقة خبراء القانون الدستوري
- رابطة باريس لمساعدة الضحايا
- عضو سابق في مجلس إدارة المدرسة الوطنية العليا للشرطة (فرنسا)

العضوية في اللجان

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ – كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	مسؤول مشارك في لجنة التأمل المعنية بموضوع ''معنى العقوبة''، بناء على طلب السيدة نيكول بيلوبي، حافظة الأختام ووزيرة العدل (فرنسا)
٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ – ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	رئيس لجنة مراجعة قانون العقوبات، بناء على طلب السيدة كريستيان توبيرا، حافظة الأختام ووزيرة العدل (فرنسا)

خلال الفترة السابقة لعام ٢٠١٤

عضو في العديد من اللجان، يذكر منها ما يلي:

- لجنة مراجعة قانون الإجراءات الجنائية (برئاسة الأستاذ جورج ليوتي)
- لجنة مراجعة القانون الجنائي (برئاسة روبير بادنتير، حافظ الأختام ووزير العدل)
- لجنة العدالة الجنائية وحقوق الإنسان (برئاسة الأستاذة ميراي ديلماس–مارتي)
- اللجنة المعنية بالمعاقبة على الجرائم غير المتعمدة (برئاسة جان ماسو، رئيس قسم الشؤون المالية بمجلس الدولة)

المنشورات

- تموز/يوليه ٢٠١٥: ''وظيفة مدير الشؤون الجنائية وشؤون العفو في فرنسا أثناء فترة الهجمات الإرهابية في ثمانينات القرن العشرين''، ندوة الذكرى المئوية الثانية لتأسيس إدارة الشؤون الجنائية وشؤون العفو بوزارة العدل الفرنسية

- ٢٠١١: ''المادة ٦٤ من نظام روما الأساسي بشأن مهام الدائرة الابتدائية وسلطاتها''، بالتعاون مع السيدة ماريان ساراكو المؤلف الجماعي المعنون ''تعليق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية''، تحت إشراف مركز توسيديدس بتوجيه من الأستاذين سيرج سور وإيمانويل ديكو

- ٢٠١٠: ''ظهور الحقيقة في القانون الجنائي الدولي''، بالتعاون مع جوليان سيروسي، محفوظات فلسفة القانون

- ٢٠٠٧: ''مكانة القانون الأوروبي في قمع الجنايات الجمركية''، بالتعاون مع كريستوف سولار، مناقشات على شرف جاك بوري ''إنشاء قانون السوابق القضائية''

- ٢٠٠٦: ''ملاحظات نهائية موجزة بشأن دور الدائرة الجنائية بمحكمة النقض''، المؤلف الجماعي المعنون ''العدالة في قضية دريفوس''، منشورات فايار، ٢٠٠٦

- ٢٠٠٦: ''الجرائم غير المتعمدة– قانون فوشون بعد ٥ سنوات''، كلمة أمام مجلس الشيوخ في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦

- ٢٠٠٦: ''ما بقي من مدونة الإجراءات الجنائية''، دورة المحاضرات التي نظمتها محكمة النقض في فرنسا حول موضوع ''سعي الإجراءات الجنائية إلى تحقيق الاتساق''

– ٢٠٠١: ''اختيار العقوبة''، المؤلف الجماعي المعنون ''من عصر سالاي إلى اليوم''، منشورات إيريس، ٢٠٠١

– ٢٠٠٠: ''تأملات في كرامة القاضي''، ندوة عن ''حماية الكرامة واستجابات القانون''، جامعة الروح القدس في الكسليك، لبنان، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

– ١٩٩٧: ''قضايا الأعمال التجارية''، ندوة مناقشة في كلية القانون باريس–نانتير، مع السيدة الأستاذة ماري–بول لوكا دو ليساك والسيد بيير لاكوم، مدير الأبحاث بالمركز الوطني للبحث العلمي

– ١٩٩٧: ''دور الادعاء العام في الدفاع عن حقوق المواطنين ضد القرارات الإدارية غير القانونية''، المؤلف الجماعي المعنون ''الادعاء العام في دولة القانون''، منشورات مجلس أوروبا، نيسان/أبريل ١٩٩٨

– ١٩٩٦: ''العقاب والعلاج''، كلمة أمام المؤتمر الحادي والعشرين للرابطة الفرنسية علم الجريمة حول موضوع '' الصحة ونظام السجون''، ديجون

– ١٩٨٨: ''العقوبات الجنائية– بدائل الحكم بالحرمان من الحرية''، المؤلف الجماعي المعنون ''تطبيق القانون الجنائي''، منشورات كلوفر القانونية والضريبية، ديفنتر، هولندا

٤- فولفورد، أدريان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تهدي سفارة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى قرار مكتب جمعية الدول الأطراف (ICC-ASP/17/SP/03)، المتخذ في اجتماعها الثالث المعقود في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وتتشرف بإبلاغ الأمانة بأن المملكة المتحدة قررت ترشيح اللورد القاضي أدريان فولفورد لإعادة انتخابه عضوا اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة أثناء الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف في لاهاي في الفترة من ٥ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وتتشرف المملكة المتحدة بأن ترفق طيه بيان مؤهلات اللورد القاضي فولفورد ونسخة من سيرته الذاتية. والمملكة المتحدة ترى أن اللورد القاضي فولفورد يفي بمتطلبات المعايير المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة. فقد تمت دعوة اللورد القاضي فولفورد للانضمام إلى نقابة المحامين في عام١٩٧٨ وأصبح محاميا لملكة بريطانيا في عام ١٩٩٤. وتم تعيينه مسجلا لمحكمة التاج البريطاني في عام ١٩٩٥، ثم أعيد تعيينه في عام ٢٠٠١ قبل أن يصبح قاضيا في المحكمة العليا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وانتخب اللورد القاضي فولفورد ليكون واحدا من قضاة المحكمة الجنائية الدولية الثمانية عشر في عام ٢٠٠٣ لمدة تسع سنوات، وعين في الشعبة الابتدائية. وإلى حين توليه رئاسة جلسات المحاكمة في قضية لوبانغا في عام ٢٠٠٥، ظل يعمل قاضيا في المحكمة العليا، حيث ترأس الجلسات في عدد من القضايا البارزة، منها محاكمة المتهمين بتفجيرات ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في لندن. وترأس الهيئة القضائية بالدائرة الجنوبية الشرقية من عام ٢٠٠٩ إلى أن تم تعيينه في منصب اللورد قاضي الاستئناف في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، وأصبح نائب الرئيس الأول للمحكمة العليا في إنكلترا وويلز في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ثم شغل منصب كبير قضاة المحاكمات من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، عين اللورد القاضي فولفورد في منصب مفوض سلطات التحقيق. وهو لا يزال يشغل منصب اللورد قاضي الاستئناف.

واللورد القاضي فولفورد يتحلى بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة ويمتلك المؤهلات المطلوبة لتعيينه في أعلى منصب قضائي في إنكلترا وويلز.

بيان المؤهلات

يقدم هذا البيان عملا بالمذكرة الشفوية ٢٠١٨/٠٦٤ التي بعثتها المملكة لمتحدة. تتشرف حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتقديم ترشيح اللورد القاضي أدريان فولفورد لإعادة انتخابه عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

واللورد القاضي فولفورد يفي بالمتطلبات المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف بموجب القرار ICC-ASP/10/Res.5. فهو يتمتع بالسمات الأخلاقية الرفيعة والكفاءة والخبرة الثابتتين في مجالي القانون الجنائي والقانون الدولي.

وقد أثبت اللورد القاضي فولفورد حنكته في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، وهو يتمتع بخبرة واسعة في القضاء والمحاماة. وهو يتمتع كذلك بالكفاءة في مجالات ذات صلة بالقانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان، وله خبرة واسعة في أخلاقيات المهن القانونية. كما يمتلك اللورد القاضي فولفورد خبرة قانونية في طائفة واسعة من المسائل المحددة ذات الصلة، ومنها العنف ضد المرأة والطفل، وأعمال العنف الخطيرة من قبيل القتل والإرهاب، وله خبرة عملية واسعة في المسائل المتعلقة بالأدلة في

القضايا الجنائية وبمعالجة المعلومات الحساسة، بما في ذلك حماية الضحايا والمصادر. وقد تولى تحرير مؤلفات قانونية هامة ونشرت أعماله على نطاق واسع.

وقد مارس اللورد القاضي فولفورد القانون الجنائي طوال حياته المهنية بصفته عضوا في نقابة المحامين. فكان قاضيا في المحكمة العليا في انكلترا وويلز من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى أيار/مايو ٢٠١٣. وهو يشغل منصب قاض في محكمة الاستئناف في إنكلترا وويلز منذ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣.

وشغل اللورد القاضي فولفورد منصب قاض بالمحكمة الجنائية الدولية في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٢. وترأس المحاكمة الأولى التي أجرتها هذه المحكمة، وشمل ذلك أول حكم بمنح التعويضات. وكان رئيسا للدائرة الابتدائية الأولى من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢، ورئيسا للشعبة الابتدائية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢.

وشغل اللورد القاضي فولفورد منصب القاضي نائب الرئيس الأول ثم منصب الرئيس الأول بالمحكمة العليا في إنكلترا وويلز في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧. وتهتم هاتان الوظيفتان بتناول القدرات القضائية لجميع القضاة في المملكة المتحدة. وكان اللورد القاضي فولفورد مسؤولا في المقام الأول عن تعيين القضاة في المناصب القيادية الرئيسية، ومنها منصب القاضي المقيم في محاكم التاج البريطاني والقضاة الذين يرأسون الدوائر القضائية، كما كان مسؤولا عن توزيع جميع قضاة البلاد على المحاكم التي يعملون بها. وكان كذلك مسؤولا عن اختيار القضاة الذين يتولون النظر في قضايا القتل والشروع في القتل. وتظهر هذه المناصب الكفاءة والخبرة المعترف بهما للورد القاضي فولفورد في مجال تقييم مؤهلات المرشحين لأعلى المناصب القضائية. ولإبراز هذا الجانب، فقد شارك اللورد القاضي فولفورد في إجراءات الاختيار نيابة عن لجنة تعيين قضاة المحاكمات الجنائية في إنكلترا وويلز، وشمل ذلك وضع أسئلة الامتحانات والمقابلات والتقييمات الكتابية في هذا الصدد على مدى عدد من السنوات.

في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، تم تعيين اللورد القاضي فولفورد في منصب مفوض سلطات التحقيق ليقوم بالإشراف القضائي على استخدام السلطات العامة لسلطات التحقيق. وهو لا يزال يشغل منصب اللورد قاضي الاستئناف.

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣

الجنسية: بريطاني

السيرة المهنية

٢٠١٧	مفوض سلطات التحقيق
٢٠١٦	عضو اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية
٢٠١٦-٢٠١٧	قاض رئيس أول بمحاكم إنكلترا وويلز
٢٠١٥	نائب القاضي الرئيس الأول بالمحكمة العليا في إنكلترا وويلز
٢٠١٣	رئيس قضاة الدائرة الجنوبية الشرقية في إنكلترا وويلز
٢٠١٣	منصب اللورد قاضي الاستئناف
٢٠٠٨-٢٠١٢	رئيس الشعبة الابتدائية بالمحكمة الجنائية الدولية
٢٠٠٣-٢٠١٢	قاض بالمحكمة الجنائية الدولية
٢٠٠٢-٢٠١٣	قاض بالمحكمة العليا
١٩٩٦	مسجل محكمة التاج البريطاني
١٩٩٤	عين محاميا لملكة بريطانيا

١٩٧٨ تمت دعوته للانضمام إلى نقابة المحامين (فرع ميدل تمبل)

الخبرة المهنية الأخرى

١٩٩٩-٢٠٠١	أستاذ محاضر أمام نقابة المحامين والهيئات القضائية (تحت رعاية مجلس نقابة المحامين ومجلس الدراسات القضائية) بشأن قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨
١٩٨٨-٢٠٠٢	رئيس لجنة تقديم الخدمات القانونية إلى لجان المناطق (مجلس الإدارة واللجنة معا).
١٩٩٧-٢٠٠٠	عضو في لجنة الشكاوى والسلوك المهني في نقابة المحامين
١٩٩٧-١٩٩٩	انتخبته نقابة المحامين الجنائيين عضوا في لجنتها. ولجنة نقابة المحامين الجنائيين هي المحفل الذي ينظر فيه بالتفصيل في جميع المسائل المبدئية المعاصرة المتعلقة بالقانون الجنائي. فعلى سبيل المثال، نشرت اللجنة في عام ١٩٩٨ إجابات مفصلة على تقرير وزارة الداخلية بشأن معاملة الشهود الضعفاء أو المعرضين للتهديد. وأولت تلك الإجابات اهتماما خاصا ودقيقا لأوضاع الشهود الأطفال وضحايا الاغتصاب والجرائم المشابهة.
١٩٩٩	عضو لجنة العلاقات العرقية في مجلس نقابة المحامين
١٩٩٧	رئيس الإجراءات التأديبية بمجلس نقابة المحامين
١٩٩٤	أستاذ محاضر في المحاماة في فرع ميدل تمبل لنقابة المحامين

٥- كامبونى، لوسي موذونى (كينيا)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تهدي سفارة جمهورية كينيا في مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتتشرف بأن تشير إلى المذكرة ICC-ASP/17/SP/03 المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ بشأن ترشيح وانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة.

وتتشرف السفارة بإبلاغ الأمانة بأن حكومة جمهورية كينيا قد رشحت السيدة المستشارة العليا لوسي موذوني كامبونى لتنتخب عضوة في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة. والسيدة المستشارة العليا لوسي كامبونى خبيرة باحثة في القانون ومحامية لدى المحكمة العليا في كينيا، وقد حصلت من الحكومة الكينية والرابطة القانونية الكينية على درجة كبار المستشارين المرموقة، التي منحت لها اعترافا بخدماتها النموذجية في الوظائف القانونية والعامة. وحكومة جمهورية كينيا مقتنعة بأن السيدة كامبونى، التي تجدون طيه بيان مؤهلاتها ومعلوماتها الشخصية وسيرتها الذاتية، تفي بمتطلبات الانتخاب عضوة في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة.

بيان المؤهلات

بيان مقدم بموجب اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة

إن السيدة المستشارة العليا لوسي موذوني كامبونى، مرشحة جمهورية كينيا، من ممارسي القانون البارزين ذوي السمات الأخلاقية الرفيعة، وهي تتمتع بالكفاءة والخبرة الثابتتين في القانون الجنائي والقانون الدولي على السواء.

وقد مارست السيدة كامبونى القانون مدة أكثر من اثنين وثلاثين عاما، بالإضافة إلى أنها شغلت مناصب رئيسية في مجال حوكمة القطاع الخاص وخدمت الأمة بالاضطلاع بمهام دقيقة ذات أهمية كبيرة للصالح العام. كما إنها قامت بتدريس القانون على المستوى الجامعي وفي كلية كينيا للقانون، وهي مؤسسة تخريج المحامين الكينيين. وتم انتخابها كذلك في عام ٢٠٠٥ لتكون أول امرأة تشغل منصب نائبة رئيس الرابطة القانونية الكينية. وفي عام ٢٠١٢، منح فخامة رئيس جمهورية كينيا السيدة كامبونى رتبة مستشارة عليا عملا بالمادة ١٧ (١) من الفصل ١٦ من قانون كينيا المحاماة بكينيا، تقديرا لما أسدته من خدمات في المجال القانوني وفي سبيل الصالح العام.

وقد أبدت السيدة كامبونى طوال مسيرتها الأكاديمية ميلا واضحا إلى القانون الدولي واهتماما ملحوظا به. فتلقت الدورات الدراسية ذات الصلة في مستوى الماجستير في جامعة نيروبي، وشمل ذلك القانون الجنائي الدولي، والمقاضاة على الصعيد الدولي وحل النزاعات، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون البيئي الدولي، والقانون الدولي للطيران والفضاء، والقانون الدولي للملكية الفكرية .

وفي عام ٢٠١٢، عين المدعي العام المحترم لكينيا السيدة كامبونى عضوة في اللجنة العاملة المعنية بتقديم المشورة للحكومة بشأن القضية المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية التي وجهت فيها اتهامات إلى مواطنين كينيين. وقد أتاح ذلك للسيدة كامبونى فرصة ممتازة لدراسة القضية المعروضة على المحكمة وفهمها وتقدير أعمال المحكمة وإسداء المشورة إلى الحكومة حسب الاقتضاء.

وقد قامت السيدة كامبونى بالتدريس في الدورات المتعلقة بذلك في كلية القانون بجامعة كينياتا، وشمل ذلك دورة عن الدفاع في الدعاوى الابتدائية وقانون الإثبات. وفي كلية القانون بكينيا، درست السيدة كامبونى الأخلاقيات والممارسات المهنية، وتلك شهادة لها على التزامها بالإسهام في تعزيز الروح المهنية والسلوك الأخلاقي في ميدان المحاماة في كينيا.

وخلال حياتها المهنية، اضطلعت السيدة كامبوني بمهام المقاضاة الجنائية. غير أن الأجدر من ذلك بالذكر الدور الذي أدته في عام ٢٠١٢ حين عينها فخامة رئيس جمهورية كينيا رئيسة المستشارين المساعدين في لجنة التحقيق في تحطم المروحية 5Y-CDT في غابة كيبيكو بمنطقة نغونغ يوم ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وهو الحادث الذي أودى بحياة جميع الركاب الكينيين الستة المسافرين على متن تلك الطائرة، بمن فيهم وزير الأمن الداخلي آنذاك، سعادة السيد جورج سايتوتي، ومساعده سعادة السيد جوشوا أوروا أوجودي. وشمل دور السيدة كامبوني عملها إلى جانب مستشار الدولة المكلف برئاسة اللجنة إجراء المقابلات، وإعداد العديد من إفادات الشهود، وعرض جميع الأدلة ذات الصلة على اللجنة، بالإضافة إلى إعداد وتقديم التقارير المتعلقة بالتحقيق.

وفي عام ٢٠٠٨، عينت السيدة كامبوني رئيسة للجنة المستقلة لاستعراض الانتخابات المعروفة عموما باسم ''لجنة كريغلر''، التي نظرت في الانتخابات العامة التي أجريت في كينيا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وعلى وجه الخصوص، الانتخابات الرئاسية التي تم الطعن في نزاهتها بشدة، مما أدى إلى اندلاع أعمال العنف الانتخابي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقد أنشئت تلك اللجنة بموجب التسوية التي توسط فيها فريق الشخصيات الأفريقية البارزة بقيادة كوفي عنان تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وكان تقرير لجنة كريغلر وثيقة متكاملة استخدمت في مراجعة الدستور، ولا سيما قوانين الانتخابات.

وفي عام ٢٠١٥، عين رئيس جمهورية كينيا السيدة كامبوني رئيسة المستشارين المساعدين لدى لجنة التحقيق في ملتمس تعليق حكومة مقاطعة ماكويني، عقب شكاوى عديدة قدمها السكان، ومنها ما تعلق بقيام كل من الهيئة التنفيذية ومجلس جمعية المقاطعة بالاختلاس السافر للأموال المخصصة لتنمية المقاطعة. وحرصت السيدة كامبوني، إلى جانب مستشار الدولة المعين في اللجنة، على استجواب جميع الشهود المعنيين بالأمر وعلى عرض الأدلة التي قدموها على اللجنة. كما شاركت السيدة كامبوني في صياغة تقرير اللجنة.

وكما يتضح من معلوماتها الشخصية وسيرتها الذاتية المرفقة طيه، فإن السيدة كامبوني تمتلك خبرة واسعة في مهن القانون، وقد تولت وظائف متنوعة في القطاعين العام والخاص. وهي تواصل خدمة مجتمعها المحلي، ويشمل ذلك تقديم خدماتها على أساس المصلحة العامة، وهي ملتزمة بالمساهمة في تعزيز القيم الأخلاقية في المجتمع. وستكون خبرتها الغنية في القضايا الأفريقية-الكينية وفهمها وتقديرها للقانون الدولي رصيدا قيما للجنة الاستشارية.

المعلومات الشخصية

الاسم:	لوسي موذوني كامبوني
تاريخ الميلاد:	١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦١
الجنسية:	كينية
الحالة الاجتماعية:	متزوجة ولها أبناء كبار أعمارهم ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ عاما
اللغات:	الإنكليزية والسواحيلية والفرنسية

العضوية في الرابطات المهنية

- الرابطة القانونية الكينية
- الرابطة القانونية لشرق أفريقيا
- النقابة الوطنية للمحامين (الولايات المتحدة الأمريكية)

المؤهلات والإنجازات الرئيسية

مارست القانون لمدة أكثر من اثنين وثلاثين سنة، وتولت مهام متنوعة في قانون الشركات والقانون التجاري والقانون الدستوري وقانون الانتخابات والقانون الجنائي.

عملت مستشارة للعديد من الموكلين، ومنهم هيئة تنظيم التأمين، واللجنة المستقلة لاستعراض الانتخابات والحدود، ولجنة تطبيق الدستور، والسلطة الانتقالية، والجمعية الوطنية، وشركة كينيا المحدودة للطاقة والإضاءة، ولجنة التعليم الجامعي، وشركة UAP المحدودة للتأمين، والهيئة المعنية بمستحقات التقاعد، ومصرف كينيا التعاوني المحدود، ومكتب النائب العام ووزير العدل.

٢٠١٣ و ٢٠١٧	عملت مستشارة للجنة المستقلة لاستعراض الانتخابات والحدود أثناء النظر في الالتماسات المعروضة على المحكمة العليا في كينيا بشأن الانتخابات، والتي طعنت في نتائج الانتخابات الرئاسية
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	ترأست لجنة التعليم الجامعي
آذار/مارس ٢٠١٥	عينها فخامة رئيس جمهورية كينيا رئيسة المستشارين المساعدين لدى لجنة التحقيق في ملتمس تعليق حكومة مقاطعة ماكويني
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤	نالت شهادة الوصاية في إطار برنامج تكوين الأوصياء في كينيا
آب/أغسطس ٢٠١٤	عينها رئيس المحكمة العليا في جمهورية كينيا عضوة في لجنة قواعد التوظيف والعلاقات مع العمال، وهي تشغل حاليا منصب نائبة رئيس هذه اللجنة
١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	منحها فخامة رئيس جمهورية كينيا رتبة مستشارة عليا عملا بالمادة ١٧ (١) من الفصل ١٦ من قانون المحاماة بكينيا، تقديرا لما أسدته من خدمات في المجال القانوني وفي سبيل الصالح العام
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢– تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣	خبيرة استشارية لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن ''التحليل الجنساني لعملية نقل السلطة لإرشاد الخطة المتوسطة الأجل الثانية''، نيروبي
٢٠١٢	رئيسة مجلس الأوصياء، صندوق ألكسندر فوربس للتقاعد، نيروبي
تموز/يوليه ٢٠١٢	عينها فخامة رئيس جمهورية كينيا رئيسة المستشارين المساعدين لدى لجنة التحقيق في حادث تحطم المروحية 5Y-CDT في غابة كيبيكو بمنطقة نغونغ في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢
أيار/مايو ٢٠١٢–كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	خبيرة استشارية في الحملة الإعلامية للبرنامج الوطني المتكامل للتثقيف المدني في كينيا، وهو برنامج مستدام للتثقيف المدني بشأن دستور كينيا لعام ٢٠١٠ من خلال التلفزيون والإذاعة، نيروبي
١١ أيار/مايو ٢٠١٢	حضرت معتكف رؤساء مكاتب وزارة العدل حول موضوع استعراض المؤسسات بصفتها خبيرة استشارية، وقدمت عرضا بعنوان ''نظرة عامة على مكاتب وزارة العدل في الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات في إطار دستور كينيا لعام ٢٠١٠''، نايفاشا
٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢	قدمت عرضا بعنوان ''نقل خدمات التدقيق في الامتثال القانوني للمؤسسات العامة ومراقبته'' في كلية كينيا للقانون، مومباسا
١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢	حضرت حلقة عمل حول القيادة والنزاهة في لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد بصفتها خبيرة استشارية، وقدمت عرضا بعنوان ''تفويض السلطات وحكومات المقاطعات وإشراكها في محاربة الفساد''، نايفاشا
كانون الثاني/يناير– آذار/مارس ٢٠١٢	عضوة في اللجنة العاملة التي عينها معالي وزير العدل لتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن القضية المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية التي وجهت فيها اتهامات لمواطنين كينيين. وقد تم تقديم التقرير المتعلق بذلك إلى وزير العدل

كانون الثاني/يناير–شباط/فبراير ٢٠١٢	خبيرة استشارية في دورة تدريب المدربين التي نظمها منتدى القطاع العام لكبار الموظفين العموميين تحت رعاية البرنامج الوطني المتكامل للتثقيف المدني في كينيا، وقدمت عرضين حول ''مفهوم ومبادئ تفويض السلطات'' وحول ''حوكمة المقاطعات و العلاقات بين الحكومات''، نيروبي
كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	أجرت استعراض النظراء الشامل لمواد التثقيف المدني المدرجة في ''خلاصة الدستور'' المستخدمة في البرنامج الوطني المتكامل للتثقيف المدني في كينيا بصفتها خبيرة استشارية لدى الدائرة الوطنية لشؤون التماسك الاجتماعي والشؤون الدستورية، نيروبي
١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	حضرت حلقة العمل التمهيدية للجنة المستقلة لاستعراض الانتخابات والحدود بصفتها خبيرة استشارية وقدمت عرضا بعنوان ''إطار إدارة الانتخابات في كينيا''، نايفاشا
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	حضرت حلقة عمل اللجنة المستقلة لاستعراض الانتخابات والحدود بصفتها خبيرة استشارية وقدمت عرضا بعنوان ''قانون اللجنة المستقلة لاستعراض لانتخابات والحدود''، نايفاشا، كينيا
٢–٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	حضرت حلقة العمل التمهيدية لمجلس اختبار القضاة ورؤساء الهيئات القضائية بصفتها خبيرة استشارية وقدمت عرضا بعنوان ''مجلس اختبار القضاة ورؤساء الهيئات القضائية والجهات المعنية''، وعرضا بعنوان ''مهام مجلس اختبار القضاة ورؤساء الهيئات القضائية''، نايفاشا، كينيا
٢٥ أكتوبر ٢٠١١	شاركت بصفتها خبيرة استشارية في معتكف التخطيط السنوي للبرنامج السنوي المشترك بين حكومة كينيا والأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وقدمت عرضا بعنوان ''نوع الجنس وتفويض السلطات الإدارية/المالية''، مومباسا، كينيا
٢٥–٢٦ يونيو ٢٠١١	حضرت ورشة عمل للهيئة المعنية بمستحقات التقاعد بصفتها خبيرة استشارية وقدمت عرضا بعنوان ''أثر الدستور الجديد على الهياكل والعمليات''، نايفاشا، كينيا
شباط/فبراير ٢٠٠٨–نيسان/أبريل ٢٠١١	أستاذة محاضرة بكلية القانون في جامعة كينياتا (قامت بتدريس أساليب ومناهج البحث القانوني وأدارت دورات دراسية أخرى)
٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	حضرت حلقة العمل التمهيدية للجنة تطبيق الدستور وشاركت في مناقشة ''الإصلاحات الأساسية بموجب الدستور: الإصلاحات القضائية والانتخابية والأمنية وإصلاحات القانون والنظام''، نايفاشا، كينيا
آذار/مارس–تموز/يوليه ٢٠١٠	خبيرة استشارية في مجال تقديم الدعم التقني والمشورة بشأن عملية الإصلاح الدستوري تحت إشراف وزارة العدل والتماسك الوطني والشؤون الدستورية وأجرت دراسة أصدرت إثرها تقريرا بعنوان ''الحكم بالتفويض بموجب دستور كينيا المقترح''. وقدمت عروضا متنوعة حول هذا الموضوع في إطار الحوار الدستوري العام بين الوزارة والخبراء في دستور كينيا المقترح، وهو سلسلة الاجتماعات العامة التي عقدت في جميع أنحاء البلاد في الفترة التي سبقت الاستفتاء. وشاركت في برامج المناقشات الإذاعية حول الدستور المقترح نيابة عن الوزارة، نيروبي
آذار/مارس ٢٠١٠	بصفتها نائبة رئيس فرقة العمل المعنية بالحكم بالتفويض، كانت عضوة في فريق الحكومة الذي رعته الحكومتان الألمانية والفرنسية، والذي زار فرنسا وألمانيا في جولة دراسية بشأن نقل السلطات

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠–أيلول/سبتمبر ٢٠١١	نائبة رئيس فرقة العمل المعنية بالحكم بالتفويض (تحت إشراف وزارة الحكم المحلي). وقد أصدرت فرقة العمل تقريرا عن ذلك وقامت بصياغة ستة من مشاريع القوانين، منها مشروع قانون المناطق الحضرية والمدن، ومشروع قانون العلاقات بين هيئات الحكومة، ومشروع قانون الانتقال إلى الحكم بالتفويض، ومشروع قانون حكومات المقاطعات، وقد اعتمدت تلك النصوص بصفتها قوانين بعد إدخال تعديلات عليها. وعلاوة على ذلك، أدرجت عدة عناصر من قانون الإدارة المالية لحكومات المقاطعات الذي اقترحته فرقة العمل في قانون إدارة المالية العامة الذي تم اعتماده
أيار/مايو ٢٠١٠	قامت بتنظيم اجتماع لجنة الرابطة القانونية المعنية بالتثقيف المدني بشأن دستور كينيا المقترح، نيروبي
تموز/يوليه ٢٠٠٩	قدمت ورقة بعنوان ''تقرير لجنة كريغلر: عناصر الإصلاح الانتخابي'' في حلقة العمل التمهيدية لأشغال اللجنة المستقلة لاستعراض الانتخابات واللجنة المؤقتة المستقلة لاستعراض الحدود، نايفاشا، كينيا
٢٦–٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	قامت بتيسير حلقة عمل تدريبية (شملت تقديم عروض متنوعة) لرؤساء وأمناء لجان الرابطة القانونية لشرق أفريقيا بشأن إدارة لجان الرابطة واجتماعاتها، أروشا
آذار/مارس–أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	عضوة اللجنة المستقلة لاستعراض الانتخابات (لجنة كريغلر)، التي نظرت في الانتخابات العامة التي أجريت في كينيا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وتم تأسيسها في إطار التسوية التي توسط فيها فريق الشخصيات الإفريقية البارزة بقيادة كوفي عنان
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧–كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	قائمة بأعمال رئيس الصندوق الاستئماني للسياحة
٢٠٠٦–٢٠١٠	عضوة مجلس الإدارة بجامعة ماسيندي موليرو للعلوم والتكنولوجيا
٢٠٠٦	عضوة في اللجنة التوجيهية للاستعراض المتعدد القطاعات، وهي المبادرة المشتركة بين الحكومة والأحزاب السياسية والجهات غير التابعة للدولة التي كلفت بمراجعة دستور كينيا، نيروبي
٢٠٠٦	عضوة اللجنة الدائمة المعنية بمراجعة الدستور التابعة للرابطة القانونية، التي قامت بصياغة مشروع دستور كينيا، نيروبي
٢٠٠٥	عضوة مجلس الوصاية بصندوق الكسندر فوربس للتقاعد، كينيا
٢٠٠٥–٢٠٠٩	مديرة تحالف القطاع الخاص الكيني
٢٠٠٥–٢٠١٢	عضوة مجلس الوصاية بالصندوق الاستئماني للسياحة (وهو مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومة كينيا)
٢٠٠٤–تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	عضوة مجلس التعليم القانوني
شباط/فبراير ٢٠٠٥	عضوة فرقة العمل المعنية بتطوير السياسات والإطار الخاص بالتعليم والتدريب القانونيين في كينيا (وقد أصدرت فرقة العمل تقريرا شكل أساس إصلاحات بعيدة المدى ومكن من تنظيم التعليم القانوني)
٢٠٠٥	تولت بنجاح، نيابة عن اللجنة المعنية بمراجعة دستور كينيا، معالجة الدعوى المدنية الطارئة رقم ٦٧٧ لعام ٢٠٠٥، التي رفعها باتريك أوما أونيانغو و ١٢ شخصا آخر ضد معالي وزير العدل واللجنة المكلفة بمراجعة دستور كينيا واللجنة الانتخابية في كينيا. وقد كانت تلك الدعوى قضية بارزة في

	التاريخ الدستوري لكينيا، حيث أن قرار المحكمة أزال العقبات القانونية أمام النجاح في إجراء الاستفتاء في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
حزيران/يونيه ٢٠٠٤	تولت قيادة وفد الرابطة القانونية الكينية الذي زار لندن ليعرض على مجلس رابطة محامي الكومنولث اقتراح كينيا باستضافة كينيا مؤتمر محامي الكومنولث لعام ٢٠٠٧. وقد قبل عرض نقابة المحامين الكينيين
٢٠٠٤-٢٠٠٥	نائبة رئيس الرابطة القانونية الكينية
٢٠٠٣-٢٠٠٩	عضوة مجلس الإدارة بمستشفى ماتر
٢٠٠٣-٢٠٠٥	عضوة مخصصة في فريق اللجنة التأديبية التابعة للرابطة القانونية الكينية
٢٠٠٣	رئيسة لجنة الرابطة القانونية الكينية المكلفة بالتحقيق في الفساد القضائي (قدم تقرير اللجنة إلى رئيس المحكمة العليا آنذاك، سعادة السيد إيفانز غيشرو)
٢٠٠٢-٢٠٠٣	عضوة اللجنة التنظيمية لمجلس المنظمات غير الحكومية
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	حضرت دورة دراسية للأعضاء الخاصين في معهد ميثاق قضاء التحكيم
أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	سجلت بصفتها كاتبة عدل
١-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥	شاركت في برنامج للتبادل نظمته النقابة الوطنية للمحامين (الولايات المتحدة الأمريكية) في واشنطن العاصمة، وحضره ممثلون من ثلاثة بلدان أفريقية أخرى، هي أوغندا وتنزانيا وغانا. وشمل البرنامج مشاورات وحلقات عمل لتدريب المشاركين في مجالات تخطيط وإدارة المؤتمرات، وصياغة توصيفات القضايا ووضع الاستراتيجيات للنقابات المهنية للمحامين، وإقامة الشبكات لتوفير روابط بين نقابات المحامين الأفريقية والأمريكية
١٩٩٥	في واشنطن العاصمة، كانت من الأعضاء المؤسسين للرابطة القانونية لشرق أفريقيا
آب/أغسطس ١٩٩٠	عينت عضوة في لجنة أداء القسم

الخبرة الإدارية والتنظيمية

- التخطيط الاستراتيجي وتطوير مؤسسات الأعمال الجديدة
- الحفاظ على العملاء والعلاقات
- الحفاظ على علاقات عمل جيدة مع السلطات القضائية ودوائر وزارة العدل وغير ذلك من الشعب الحكومية الرئيسية.
- إدارة التعهدات اليومية لشركة محاماة نشيطة، بما في ذلك تعيين الموظفين، وتقييم الأداء، والتخطيط المالي، فضلا عن مختلف التعاقدات مع القطاع العام والخاص.

التعليم

٢٠٠٥	ماجستير في القانون الدولي (القانون الجنائي الدولي، المقاضاة الدولية وحل النزاعات، القانون الدولي للطيران والفضاء، والقانون الدولي لحقوق الإنسان). وتشمل الوحدات الدراسية الأخرى القانون الدستوري المقارن، والقانون الدولي للملكية الفكرية، والقانون والاقتصاد، والقانون البيئي الدولي، والقانون الإنساني الدولي.
١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥	تم قبولها محامية لدى المحكمة العليا في كينيا
١٩٨٥	شهادة التخرج من كلية كينيا للقانون
١٩٨٤-١٩٨٥	مؤسسة المحاماة Kaplan & Stratton Advocates، نيروبي؛ برنامج التلمذة في إطار الامتثال الجزئي لنيل دبلوم كلية كينيا للقانون

١٩٨٠-١٩٨٤	جامعة نيروبي، مرتبة الشرف الثانية بكلية القانون (الشعبة العليا)
١٩٧٨-١٩٧٩	مدرسة Alliance الثانوية للفتيات، المستوى المتقدم من التعليم (ثلاث وحدات رئيسية ووحدة فرعية (١٦ نقطة)
١٩٧٤-١٩٧٧	مدرسة Alliance الثانوية للفتيات الفتيات (المستوى الأول) الشعبة الأولى (١٣ نقطة)

السجل الوظيفي

٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى الآن	أسست مكتب كامبوني وشركاؤها للمحاماة، وهي مالكته الوحيدة، نيروبي
٢٠٠٧-٢٠١٢	أستاذة محاضرة بكلية كينيا للقانون، نيروبي
٢٠٠٨-٢٠١١	أستاذة محاضرة بكلية القانون بجامعة كينياتا، نيروبي
١ آب/أغسطس ١٩٩١-٤ أيار/مايو ٢٠٠٦	شريكة في مكتب كامبوني وغيذاي للمحاماة، نيروبي
١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥-٣١ تموز/يوليه ١٩٩١	محامية (في دائرة المقاضاة)، مكتب Kaplan & Stratton للمحاماة، نيروبي

شهادات التقدير

٢٠٠٦	الرابطة القانونية الكينية
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	الرابطة القانونية لشرق أفريقيا، مؤسسة الكسندر فوربس للخدمات المالية في شرق افريقيا

المنشورات والمؤلفات

- أبريل ٢٠١٢: أسهمت بصفتها باحثة في نشر التقارير التالية التي أعدتها شبكة : ''Tax Competition in East Africa: A Race to the Bottom?''، و ''Tax Competition in East Africa: A Race to the Bottom? Tax Incentives and Revenue Losses in Kenya''، و ''Tax Competition in East Africa: A Race to the Bottom? Tax Incentives and Revenue Losses in Uganda''، و ''Tax Competition in East Africa: A Race to the Bottom? Tax Incentives and Revenue Losses in Tanzania''.
- ٢٠٠٥: دافعت بنجاح عن اقتراح مشروع بحثي (في إطار عرض أطروحة الدكتوراه) حول موضوع ''التحديات الدستورية الماثلة أمام التحالفات السياسية في كينيا، ٢٠٠٢-٢٠٠٧''
- ٢٠٠٤: ''الإصلاحات القضائية في مفترق الطرق''، صدر في نشرة ''الرابطة القانونية الكينية، ترسيخ المكاسب السياسية في كينيا'' (منشورات الرابطة القانونية الكينية، ٢٠٠٤)

مؤلفات غير منشورة

- تطبيق القانون الجنائي الدولي في كينيا
- المحكمة الجنائية الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية، بالإشارة إلى دارفور
- محكمة العدل الدولية وتسوية المنازعات الأفريقية: الاتجاهات والتوقعات (أطروحة قدمت في إطار الحصول على شهادة الماجستير في القانون، جامعة نيروبي، كلية القانون، ٢٠٠٣-٢٠٠٥)

٦- موناغنغ، سانجي ماسينونو (بوتسوانا)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تهدي سفارة جمهورية بوتسوانا في مملكة بلجيكا وبعثة بوتسوانا لدى الاتحاد الأوروبي تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف وتتشرف بأن تقدم لها ترشيح القاضية سانجي ماسينونو موناغنغ لتشغل منصب عضوة باللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

ويرجى الاطلاع على السيرة الذاتية للقاضية موناغنغ المرفقة طيه.

بيان المؤهلات

تتشرف حكومة جمهورية بوتسوانا بترشيح القاضية سانجي ماسينونو موناغنغ لانتخابها عضوة في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

والقاضية موناغنغ تفي بكامل المتطلبات المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف بموجب القرار ICC-ASP/10/Res.5. فهي تتمتع بالكفاءة والخبرة الثابتتين في القانون الجنائي والقانون الدولي.

وقبل تعيينها في المحكمة الجنائية الدولية، عملت السيدة موناغنغ قاضية في المحكمة العليا في مملكة سوازيلاند وجمهورية غامبيا، وقاضية في محاكم بوتسوانا.

وتتمتع القاضية موناغنغ بخبرة واسعة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على السواء، ترأست هيئات قضائية عملت قاضية في المحكمة العليا وفي المحكمة الجنائية الدولية لمدة أكثر من ٢٠ عاما. وقبل انضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية، تولت القاضية موناغنغ العضوية في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (وهي جهاز شبه قضائي) في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩. وهذه اللجنة هي أبرز هيئة مكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة الأفريقية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز كفاءتها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما شغلت القاضية موناغنغ منصب رئيسة المفوضية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، حين التحقت بالمحكمة الجنائية الدولية.

وعلى مر السنين، اكتسبت خبرة في مجموعة متنوعة من مجالات القانون، منها جرائم العنف الجنسي والجرائم الأخرى المرتكبة ضد النساء والأطفال، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، وجريمة العدوان وغيرها.

وتتمتع القاضية موناغنغ بالكفاءة في قضايا التعويضات وحماية الضحايا والشهود. وقد ترأست هيئات القضاء في العديد من القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية، سواء في الشعبة التمهيدية أو في شعبة الاستئناف، وترأست الجلسات النهائية التي نظر خلالها في جوهر قضية نغودجولو تشوي المعروضة على المحكمة. وانضمت أيضا إلى الهيئة التي نظرت في جوهر الطعون النهائية في قضية بيمبا وآخرون وقضية نغودجولو. وانضمت القاضية موناغنغ إلى جلسات النظر في جوهر التعويضات النهائية في قضايا لوبانغا وكاتانغا والمهدي. وبشكل عام، شاركت في ٤٩٢ من الأوامر والقرارات والأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، مما يجعلها القاضية الوحيدة بين قضاة المحكمة الجنائية الدولية التي شاركت في جميع القضايا التي تم تسجيلها خلال فترة ولايتها.

وفي الفترة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٥، شغلت القاضية موناغنغ منصب النائبة الأولى لرئيس المحكمة الجنائية الدولية، وهو منصب أدى إلى تعزيز معارفها بأساليب عمل المحكمة. وبهذه الصفة، تولت القاضية موناغنغ أيضا رئاسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للمحكمة.

وانضمت القاضية موناغنغ أيضا إلى عضوية اللجنة التي استعرضت القواعد التنظيمية المتعلقة بمكتب المستشار العام للدفاع ومكتب المستشار العام للضحايا. وقد أجرت هذه اللجنة تقييما لتلك القواعد التنظيمية وأوصت بتعزيز ولايتي مكتب المستشار العام للدفاع ومكتب المستشار العام للضحايا، ثم اعتمدتها جمعية الدول الأطراف.

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: ٩ آب/أغسطس ١٩٥٠

الجنس: أنثى

اللغات: الإنكليزية، سيتسوانا

الخبرة المهنية

آذار/مارس ٢٠٠٩–حزيران/يونيه ٢٠١٨: قاضية بالمحكمة الجنائية الدولية؛ قاضية بشعبة الاستئناف (٢٠١٢–٢٠١٨)؛ رئيسة شعبة الاستئناف (٢٠١٤ و ٢٠١٥)؛ النائبة الأولى لرئيس المحكمة الجنائية الدولية (آذار/مارس ٢٠١٢–مارس ٢٠١٥)؛ قاضية بالشعبة التمهيدية (٢٠٠٩–٢٠١٢)

نيسان/أبريل ٢٠٠٨–أيار/مايو ٢٠٠٩: قاضية بالمحكمة العليا لمملكة سوازيلند

٢٠٠٦–٢٠٠٧: قاضية بالمحكمة العليا لجمهورية غامبيا

٢٠٠٧–٢٠٠٩: رئيسة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بانجول، جمهورية غامبيا

٢٠٠٣–٢٠٠٩: عضوة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بانجول، جمهورية غامبيا

١٩٩٧–٢٠٠٦: مؤسسة ورئيسة تنفيذية، الرابطة القانونية في بوتسوانا، غابورون، جمهورية بوتسوانا

١٩٨٧–١٩٩٧: قاضية، محاكم جمهورية بوتسوانا

المهام المؤقتة

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥: إقامة لمدة أسبوع واحد وإلقاء محاضرات في جامعة برانديز، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية، بالتزامن مع مؤتمر ”سرد الوقائع: السلطة والمسؤولية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان“

كانون الثاني/يناير–آذار/مارس ٢٠٠٥: إعارة إلى الرابطة القانونية في إنجلترا وويلز، لندن، المملكة المتحدة

شباط/فبراير–آذار/مارس ١٩٩٨: إعارة إلى الرابطة القانونية في زمبابوي، هراري، جمهورية زمبابوي

آذار/مارس–أيار/مايو ١٩٩٤: إعارة لشغل منصب نائبة رئيس قسم الأحكام في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، جوهانسبرغ، جمهورية جنوب أفريقيا

العضوية في الجمعيات المهنية وغيرها

- الرابطة الدولية للنساء القاضيات، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- اللجنة الدولية للحقوقيين، جنيف، سويسرا
- المعهد الخاص لقضاة التحكيم، لندن، المملكة المتحدة (زميلة)
- معهد بوتسوانا لقضاة التحكيم، غابورون، بوتسوانا
- مؤسسة الجنوب الأفريقي للتحكيم، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا

- اللجنة الدولية للأشخاص المفقودين، لاهاي، هولندا

الجوائز

تقديرا لمساهماتها في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الدولية، حصلت القاضية موناغنغ على الجوائز التالية:

- ٢٠١٤: جائزة حقوق الإنسان، التي تمنحها الرابطة الدولية للنساء القاضيات، عن مسيرتها المهنية المثالية في مجال القضاء، والتزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل، وخدماتها المتميزة لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية وقد تلقت هذه الجائزة في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة خلال مؤتمر فترة السنتين الذي تعقده الرابطة الدولية للنساء القاضيات
- ٢٠١٣: وسام الشرف الرئاسي، الذي يمنحه رئيس جمهورية بوتسوانا عن تقديم الخدمات المتميزة لجمهورية بوتسوانا
- ٢٠١٢: جائزة حقوق الإنسان، الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان، غابورون، جمهورية بوتسوانا

التعليم

٢٠١٥-٢٠١٦: دبلوم في التحكيم التجاري الدولي، المعهد الخاص لقضاة التحكيم، لندن، المملكة المتحدة (زميلة)

حزيران/يونيه-تموز/يوليه ٢٠٠٧: دورة القانون الجنائي الدولي، مركز غروتيوس لدراسات القانون الدولي، جامعة ليدن، لاهاي، هولندا

حزيران/يونيه ١٩٩٦: دورة إدارة المحاكم، المعهد الملكي الدولي للإدارة العامة، لندن، المملكة المتحدة

١٩٨٢-١٩٨٧: البكالوريوس في القانون، جامعة بوتسوانا، غابورون، جمهورية بوتسوانا

القضاء والوظائف القضائية

- المحكمة الجنائية الدولية

أدت القاضية موناغنغ مهام القضاء في المحكمة الجنائية الدولية من آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقامت خلال تلك الفترة بأدوار متعددة

وفي آذار/مارس ٢٠١٢، تم تعيينها قاضية في شعبة الاستئناف وبصفتها قاضية في دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية، شغلت منصبا من أعلى المناصب القضائية على المستوى الدولي. وتشمل مهام المحكمة الجنائية الدولية مساءلة ومحاكمة الأفراد المسؤولين عن أخطر الجرائم، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية وجريمة العدوان. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظام روما الأساسي، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢، وهي المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة في العالم.

وباعتبارها قاضية للاستئناف، قامت القاضية موناغنغ وأربعة قضاة آخرين باستعراض الطعون في قرارات الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية والبت فيها. وخلال السنوات التسع الماضية، نظرت في ٤٩٢ من الأوامر والقرارات التمهيدية والأحكام. وترأست الهيئة القضائية في الطعن النهائي بشأن الأسس الموضوعية في قضية نغودجولو، وشاركت في جلسات النظر في الطعون النهائية بشأن الأسس الموضوعية في قضايا لوبانغا، وبيمبا وآخرون، وبيمبا، وكاتانغا، والمهدي.

وبين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، كانت قاضية في الشعبة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية، حيث شملت مهامها تقييم الأدلة لمعرفة ما إذا كان يمكن عرض القضايا على المحكمة، وتأكيد التهم،

وإصدار مذكرات الاعتقال واستدعاءات المثول أمام المحكمة، واتخاذ القرارات بشأن مقبولية القضايا . وخلال تلك الفترة، اشتركت مع قاضيين آخرين من الدائرة التمهيدية في إصدار قرارات وأوامر وأحكام في ٢٣ قضية. كما تولت مهام القاضي الوحيد وترأست الهيئات القضائية في بعض القضايا.

ونتيجة لما سبق، تتشرف القاضية موناغنغ بكونها القاضية الوحيدة التي شاركت في جميع القضايا المسجلة في المحكمة الجنائية الدولية إلى غاية منتصف آذار/مارس ٢٠١٨، حين انتهت فترة ولايتها.

وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، شغلت منصب رئيسة شعبة الاستئناف، حيث تولت إدارة الفريق القانوني للشعبة وأشرفت على الأنشطة الإدارية والتنفيذية بها.

وبين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، شغلت أيضا منصب النائبة الأولى لرئيس المحكمة الجنائية الدولية، حيث شملت مهامها العمل كرئيسة للمحكمة كلما تغيب الرئيس. وبصفتها أعلى قضاة المحكمة درجة بعد الرئيس، فقد استمرت في العمل كرئيسة لها كلما تغيب أعضاء مجلس الرئاسة الثلاثة.

وبالإضافة إلى ذلك، بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، كانت رئيسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للمحكمة، وتحت قيادتها، دعت المحكمة إلى إدخال عدة تغييرات هامة على قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات الخاصة بها. وقد اعتمدت جمعية الدول الأطراف هذه القواعد فيما بعد. وخلال هذه الفترة، مثلت أيضا أمام الفريق الدراسي المعني بالحوكمة الذي أنشأته جمعية الدول الأطراف، وأجرت اتصالات مع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتعديلات من أجل شرح المنطق الكامن وراء تعديل تلك القواعد واعتمادها.

وعملت عضوة في اللجنة التي راجعت اللوائح التنظيمية المتعلقة بمكتب المستشار العام للدفاع ومكتب المستشار العام للضحايا. وتولت هذه اللجنة تقييم اللوائح التنظيمية وأوصت بتعزيز ولايتي المكتبين، وقد اعتمدت جمعية الدول الأطراف اللوائح الجديدة.

وأخيرا، أدت دورا فعالا في الحوار المتعلق بتعاون الدول، حيث حضرت حلقات دراسية وقدمت ورقات العمل وشاركت في العديد من الأنشطة الدبلوماسية أثناء قيامها بتمثيل المحكمة الجنائية الدولية.

– المحاكم العليا

قبل أن تصبح السيدة موناغنغ قاضية في المحكمة الجنائية الدولية، كانت قاضية متخصصة في المحكمة العليا لمملكة سوازيلاند في إطار صندوق الكومنولث للتعاون التقني، وهو منصب شغلته منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وبهذه الصفة، نظرت في قضايا جنائية ومدنية ودستورية. ونظرت أيضا في الطعون المقدمة في قرارات المحاكم الابتدائية في المسائل الجنائية والمدنية، وطلبات الإفراج بكفالة، وأصدرت أحكاما في كل هذه القضايا.

وقبل ذلك التعيين، كانت القاضية موناغنغ قاضية متخصصة في المحكمة العليا لجمهورية غامبيا في الفترة الممتدة بين شباط/فبراير ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وذلك أيضا في إطار صندوق الكومنولث للتعاون التقني. وبهذه الصفة، عملت في المحكمة الابتدائية ونظرت في مسائل جنائية ومدنية ودستورية، وطلبات الإفراج بكفالة وغيرها من الطلبات المتنوعة، كما نظرت في دعاوى الاستئناف المقدمة في قرارات محاكم الصلح وأصدرت أحكامها بشأن ذلك. وقامت أيضا بتدريب القضاة وغيرهم من الموظفين الإداريين في شؤون القضاء والشرطة والادعاء. ونجحت في بدء أعمال محكمة الدائرة الجنائية في باس، التي أصبحت منذ ذلك الحين محكمة دائمة في مقاطعة النهر الأعلى في جمهورية غامبيا.

– القضاء

في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٧، كانت قاضية في عدة مقاطعات قضائية في جمهورية بوتسوانا، ثم تمت ترقيتها لاحقا إلى منصب قاضية رئيسية. وخلال السنوات العشر التي قضتها في الخدمة بهذه الصفة، اكتسبت تجربة وخبرة قيمتين في المجال القانوني العملي.

وبصفتها رئيسة للدوائر القضائية ودوائر التحكيم، كانت مسؤولة عن تجميع وتقديم التقارير الشهرية التي تعدها تلك الدوائر، وإجراء تقييمات أداء الموظفين، وإعداد ميزانيات الدوائر، والقيام بزيارات فصلية لمختلف السجون الخاضعة لولايتها، والتحقيق في رفاهية السجناء والإبلاغ عنها إلى وزارة العدل ووزارة الشؤون الداخلية.

كما اكتسبت القاضية موناغنغ خبرة كبيرة في القضايا المدنية. وقد تناولت هذه القضايا مسائل منها حقوق المرأة والطفل، بما فيها الجوانب القانونية المتعلقة بنفقات الأزواج وشؤون التبني، وهي مجالات تهتم بها اهتماما كبيرا وتواصل التزامها القوي بمتابعتها. واكتسبت كذلك خبرة واسعة في تناول قضايا العمل ومنازعات القطاع الصناعي ومختلف القضايا المدنية الأخرى.

ومن خلال خبرتها كقاضية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، اكتسبت القاضية موناغنغ مهارات ومعارف واسعة في مجالات التحليل القانوني وتحرير الأحكام والشؤون الدبلوماسية.

القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

في تموز/يوليه ٢٠٠٣، انتخبت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي القاضية موناغنغ عضوة في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وهذه اللجنة الأفريقية جهاز تابع للاتحاد الأفريقي، وهي هيئة شبه قضائية يوجد مقر أمانتها في بانجول بجمهورية غامبيا. وهي الهيئة العليا المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة الأفريقية.

وبصفتها عضوة في اللجنة، اشتركت القاضية موناغنغ مع الأعضاء العشرة الآخرين في استعراض التقارير التي تقدمها الدول الأطراف بشأن التدابير التشريعية والإدارية التي تعتمدها لإعمال الحقوق والحريات التي يكفلها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

كما فسرت الميثاق الأفريقي ونظرت في قضايا الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والشعوب التي رفعها إلى اللجنة الأفريقية أفراد ومنظمات غير حكومية ودول أطراف أخرى ضد ٥٣ دولة أفريقية. وأثناء مراجعة الأحكام الصادرة عن أعلى المحاكم في هذه الدول الأفريقية والبت فيها، طبقت القاضية موناغنغ المعايير المعتمدة بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وخلال فترة ولايتها في اللجنة الأفريقية، نفذت كذلك العديد من الولايات الأخرى. فقد كانت رئيسة إحدى الآليات الخاصة التابعة للجنة، وهي لجنة المتابعة المعنية بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة وغيرها (المعروفة حاليا باسم لجنة منع التعذيب في أفريقيا). وقد تولت قيادة أعمال تأسيس اللجنة، التي تشارك في البحوث والدعوة وغير ذلك من الجهود الرامية إلى الوقاية من مثل هذه المعاملة وحظرها في أفريقيا. وأدت اللجنة دورا رئيسيا في صياغة المبادئ التوجيهية المسمات ”مبادئ جزيرة روبن“ لحظر التعذيب والوقاية منه. وبالإضافة إلى ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، انتخبها زملاؤها أعضاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب رئيسة للجنة. وبهذه الصفة، تولت رئاسة أمانة اللجنة، واتخذت قرارات تتعلق بسياساتها، وشغلت منصب المتحدثة الرئيسية باسمها. وبصفتها رئيسة للجنة، دعيت بشكل دوري إلى التدخل في حالات الطوارئ وحالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي قد تتعرض فيها أرواح الناس للخطر. وأصدرت القاضية موناغنغ نداءات

عاجلة وطلبات باتخاذ تدابير مؤقتة إلى رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، وقامت بزيارات للقاء المسؤولين الحكوميين والمدافعين عن حقوق الإنسان ذوي الصلة في البلدان المعنية.

وبصفتها عضوة في اللجنة، عملت دون كلل من أجل تعزيز الآليات الخاصة الأخرى التابعة للجنة، مثل المقرر الخاص المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، والمقرر الخاص المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا والمهاجرين في أفريقيا، والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير والحصول على المعلومات، والفريق العامل المعني بالشعوب والمجتمعات الأصلية في أفريقيا، والمقرر الخاص المعني بالسجون وظروف الاحتجاز في أفريقيا.

وقامت القاضية موناغنغ بتمثيل اللجنة في تعاونها مع الأجهزة الأخرى التابعة للاتحاد الأفريقي وتولت قيادة جميع أنشطة اللجنة والإشراف عليها. كما مثلت اللجنة في الاجتماعات الإدارية للاتحاد الأفريقي، ومنها على سبيل المثال مجلس الممثلين الدائمين، ومجلس وزراء الخارجية (المجلس التنفيذي)، وجمعية رؤساء الدول والحكومات. وقدمت كذلك تقارير الأنشطة ومقترحات الميزانية للجنة الأفريقية إلى هذه الهيئات وكانت مسؤولة الاتصال الرئيسية للجنة.

وقد زارت القاضية موناغنغ عدة بلدان أفريقية لتعزيز حماية حقوق الإنسان بسبل منها بعثات حقوق الإنسان، وبعثات تقصي الحقائق وبعثات التحقيق، والمشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات. كما دعتها منظمات في أوروبا والأمريكتين للتحدث عن نظام حقوق الإنسان في أفريقيا.

وبصفتها من الممارسين في مجال حقوق الإنسان، فإن القاضية موناغنغ تتمتع بخبرة واسعة في تطبيق معايير ومبادئ حقوق الإنسان في إطار المحاكم الجنائية. ونظرا لتجربتها القانونية الواسعة وخبرتها في مجال حقوق الإنسان، فقد ساهمت بقدر كبير في بناء الفقه والاجتهاد القانوني الأفريقي لحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال النظر في الشكاوى والبلاغات المقدمة إلى اللجنة.

وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، فقد تعاونت بشكل وثيق مع مقرر اللجنة الأفريقية الخاص المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا والمهاجرين في أفريقيا، وكذلك مع عدد من المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز مراقب لدى اللجنة الأفريقية. وقدمت العديد من الورقات الأساسية في العديد من المنتديات المختلفة التي تغطي طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

والقاضية موناغنغ من المدافعين بقوة عن حقوق المرأة، وقد شاركت بنشاط في مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتشمل مشاركتها العضوية في المنظمات النسائية غير الحكومية في جمهورية بوتسوانا، وفي منظمات إقليمية ودولية.

وقد عملت أيضا في مجالات حقوق كبار السن وحقوق الشعوب والمجتمعات الأصلية واكتسبت فيها خبرة ثابتة. وعلى سبيل المثال، أثناء عملها في اللجنة الأفريقية، كانت من أعضاء الفريق العامل المعني بحقوق كبار السن. وكانت مقررة في قضية رئيسية بشأن حقوق الشعوب والمجتمعات الأصلية، ومركز تنمية حقوق الأقليات (كينيا)، ومجموعة حقوق الأقليات الدولية نيابة عن مجلس رفاه شعب الإندورو ضد كينيا (القضية رقم ٢٧٦/٢٠٠٣).

الدور القيادي في الأوساط القانونية

– الرابطة القانونية في بوتسوانا

قبل تعيينها قاضية، كانت السيدة موناغنغ أمينة تنفيذية للرابطة القانونية في جمهورية بوتسوانا. وقد قامت بمفردها بتأسيس الرابطة القانونية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وكانت أول رئيسة تنفيذية لها. وظلت تؤدي هذا الدور إلى غاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وبهذه الصفة، كانت مسؤولة عن

الإدارة اليومية لمكتب الرابطة القانونية. وشملت مسؤولياتها وظائف أمانة الرابطة ومجلسها واللجان التابعة لها. وشملت تلك اللجان اللجنة التأديبية، ولجنة التعليم القانوني والتلمذة، ولجنة إصلاح القوانين وسيادة القانون والأخلاقيات، ولجنة تحديد مدفوعات الأتعاب، ولجنة حقوق الإنسان. كما إنها تولت مهام أمينة مجلس الوصاية على صندوق ضمانات الوفاء التابع للرابطة.

وكانت تشرف على الموظفين وتعمل بصفتها المسؤولة الرئيسية عن العلاقات العامة للرابطة ومراقبتها المالية، وتؤدي المهام الأخرى التي يكلفها بها مجلس الرابطة.

وحرصت القاضية موناغنغ على تحقيق أهداف الرابطة القانونية على النحو المتوخى في قانون الممارسين القانونيين، وهو النظام الأساسي الذي أنشئت بموجبه الرابطة القانونية، ويشمل مساءلة المحامين وفقا لأعلى معايير السلوك المهني، ومساعدة حكومة جمهورية بوتسوانا ومحاكمها في جميع المسائل التي تؤثر في إدارة القانون وإقامة العدل.

وعلاوة على ذلك، وضعت القاضية موناغنغ برنامجا قويا للتدريب المستمر للمحامين وقامت بتنفيذه سواء في القطاع الخاص أو القطاعات الأخرى، وقد حقق البرنامج نجاحا كبيرا. وأجرت اتصالات مع رؤساء الحكومات وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص، وبذلك كانت كبيرة المفاوضين باسم الرابطة القانونية. كما قامت بتمثيل الرابطة القانونية لدى المجلس الاستشاري الرفيع المستوى، الذي يجتمع في إطاره ممثلو الحكومة والقطاع الخاص لمناقشة أمور منها قضايا السياسات العامة ذات الاهتمام المشترك.

وبصفتها أمينة تنفيذية، عملت أيضا مستشارة مشاركة في النقابة الدولية للمحامين في لندن بالمملكة المتحدة، وهي أكبر منظمة دولية في العالم للرابطات القانونية ونقابات المحامين وفرادى المحامين العاملين في مجال القانون عبر الوطني.

وخلال هذه الفترة، تم انتدابها إلى الرابطة القانونية في إنكلترا وويلز والرابطة القانونية في زمبابوي في عامي ٢٠٠٥ و ١٩٩٨ على التوالي، حيث اكتسبت أفضل الممارسات في إدارة مكاتب الرابطات القانونية، ومؤسسات المحاماة ونظم المحاكم. كما تضمن التدريب قضايا تنظيم مهن القانون.

– التجارب الأخرى في مجال القيادة

بالإضافة إلى ما سبق، انضمت القاضية موناغنغ إلى عضوية العديد من اللجان والمجالس على الصعيدين الوطني والدولي.

فبصفتها الأمينة التنفيذية للرابطة القانونية في بوتسوانا، مثلت المجتمع المدني في بوتسوانا في حوارات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مكافحة الفساد في تلك المنطقة. وتوجت تلك الحوارات بإصدار بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد وبإنشاء منتدى الجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، كانت واحدة من الأعضاء المؤسسين لفرع منظمة الشفافية الدولية في بوتسوانا، وهي منظمة دولية تسعى إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

وترأست أيضا قطاع الأخلاقيات والقانون وحقوق الإنسان إلى غاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وكان ذلك في إطار المجلس الوطني لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بوتسوانا. وكان هذا القطاع، ضمن أمور أخرى، مسؤولا عن دمج وتنسيق البعد الأخلاقي والقانوني وبعد حقوق الإنسان في الاستجابة الوطنية لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما كان القطاع مسؤولا عن تحديد ودعم مراجعة التشريعات الوطنية، لا سيما في مجالات التوظيف والتعليم وتقديم الخدمات الطبية والبحوث.

والقاضية موناغنغ من الأعضاء المؤسسين الأوصياء في مركز المقاضاة بجنوب أفريقيا، التي يوجد مقرها في جوهانسبرغ بجمهورية جنوب أفريقيا. ويعمل المركز على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون

بسبل منها في المقام الأول دعم المقاضاة والتدريب بشأن القضايا الدستورية وقضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون.

– المحاضرات والعروض

خلال حياتها المهنية، حضرت القاضية موناغنغ في العديد من المؤتمرات والندوات بصفتها مشاركة ومنسقة ومتحدثة رئيسية.

ونتيجة لتلك الخبرة، فهي تواصل تقديم المحاضرات وعرض الورقات في مجال حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. وعلى سبيل المثال، كانت عضوة في مجموعة من الشخصيات الدولية التي كانت تدرب قضاة منطقة شرق أفريقيا على الجرائم الدولية منذ عام ٢٠٠٩، وذلك برعاية معهد الخدمات الأمنية في بريتوريا بجمهورية جنوب أفريقيا، واللجنة الدولية للحقوقيين في جنيف بسويسرا.

وشاركت أيضا في مجموعة قاضيات الرابطة الدولية للنساء القاضيات التي قامت، من خلال برنامج القيادات النسائية العالمية التابع للرابطة، بتدريب نساء قاضيات في عدد من المسائل، منها القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان وقضايا الابتزاز الجنسي.

وختاما، في عام ٢٠١٦، حصلت على دبلوم التحكيم التجاري الدولي من المعهد الخاص لقضاة التحكيم في لندن بالمملكة المتحدة، وهي شهادة أهلتها لتصبح زميلة في المعهد.

المنشورات

– س. م. موناغنغ، ''جريمة العدوان: تلبية احتياجات عالم متغير''، Harvard International Law Journal Online, Volume 58، الصفحة ٧٩.

– س. م. موناغنغ، ''أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية: الماضي والحاضر''، G. Werle et al. (eds.), Africa and the International Criminal Court, (T. M. C. Asser Press, 2014)، الصفحة ١٣.

٧- رودريغيس فيلتسي، إنريكي إدواردو (بوليفيا)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تهدي سفارة دولة بوليفيا المتعددة القوميات تحياتها إلى الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وتتشرف بأن تشير إلى مذكرة هذه الأخيرة، ومرجعها ICC-ASP/17/SP/34 بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، بشأن ترشيح وانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات.

وتتشرف سفارة دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالإبلاغ بأن وزارة الشؤون الخارجية تقدم السفير إنريكي إدواردو رودريغيس فيلتسي مرشحا لانتخابه عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات أثناء الانتخابات التي ستجريها جمعية الدول الأطراف خلال الدورة السابعة عشرة (٥- ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨) في لاهاي بهولندا.

كما تتشرف سفارة بوليفيا بأن ترفق طيه بيان مؤهلات السفير رودريغيس فيلتسي ونسخة من سيرته الذاتية.

بيان المؤهلات

السيد إدواردو رودريغيس فيلتسي، السفير؛ وكيل بوليفيا لدى محكمة العدل الدولية؛ عضو الفريق العامل في لاهاي التابع للمحكمة الجنائية الدولية بصفته ميسرا لاستعراض الأعمال والولاية التنفيذية التي تتولاها آلية الرقابة المستقلة ومراقبة إدارة الميزانية (٢٠١٥-إلى الآن)؛ عضو محكمة التحكيم الدائمة، حاصل على الماجستير في الإدارة العامة من كلية ج. ف. كينيدي لشؤون الحكم بجامعة هارفارد؛ الرئيس السابق لجمهورية بوليفيا (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)؛ وزير العدل ورئيس محكمة العدل العليا في بوليفيا سابقا (١٩٩٩-٢٠٠٥)؛ وكيل مراقب الخدمات القانونية لدى مكتب المراقب العام للجمهورية؛ المستشار العام لوزارة الخارجية في إعداد قانون الخدمة في الشؤون الخارجية ولوائحها التنظيمية، وفي المعاهدات الدولية ومسائل التعاون القضائي الدولي؛ عميد سابق وأستاذ بكلية الحقوق بالجامعة الكاثوليكية البوليفية؛ أستاذ بجامعة ''سيمون بوليفار'' الكبرى سان أندريس أنديناً، لاباز، بوليفيا.

التعليم

١٩٨٨- جامعة هارفارد، كلية ج. ف. كينيدي لشؤون الحكم، كامبريدج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة: ماجستير في الإدارة العامة، زمالة برنامج إدوارد مايسن

١٩٨١- جامعة سان سيمون الكبرى، كلية القانون، كوتشابامبا، بوليفيا: بكالوريوس في القانون

١٩٩٥- المعهد الملكي للإدارة العامة، لندن، المملكة المتحدة: منحة تشيفننغ البريطانية، برنامج مراجعة الحسابات ومكافحة الغش.

١٩٨٦- مركز القانون الدولي والقانون المقارن، دالاس، تكساس، الولايات المتحدة: الدورة الثانية والعشرون لأكاديمية القانون الأمريكي والدولي، زمالة مؤسسة ساوثويسترن للقانون

السيرة المهنية

٢٠١٣ إلى الآن: سفير بوليفيا لدى مملكة هولندا وجمهورية البرتغال

٢٠١٣ إلى الآن: وكيل بوليفيا لدى محكمة العدل الدولية

٢٠١٧ إلى الآن: عضو محكمة التحكيم الدائمة، لاهاي

٢٠٠٩-٢٠١٣: عميد وأستاذ القانون، كلية الحقوق بالجامعة الكاثوليكية البوليفية، لاباز

٢٠١١: أستاذ زائر، كلية دارتموث، هانوفر، نيو هامبشر، الولايات المتحدة، زمالة مونتغمري، الدورة الصيفية

٢٠٠٧-٢٠٠٨: باحث في القانون، جامعة كارلوس الثالث، مدريد، إسبانيا، معهد القانون العام والقانون المقارن

٢٠٠٤-٢٠٠٦: محكمة العدل العليا في بوليفيا، رئيس المجلس القضائي

١٩٩٩-٢٠٠٦: قاض بمحكمة العدل العليا في بوليفيا

٢٠٠٥-٢٠٠٦: رئيس جمهورية بوليفيا بتعيين من الكونغرس خلال فترة الانتقال الدستوري

١٩٩٣-١٩٩٩: مكتب المراقب العام في بوليفيا، مستشار عام ونائب المراقب القانوني

١٩٩٣: وزارة خارجية بوليفيا، مستشار قانوني

١٩٨٩-١٩٩٢: معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة الجناة في منطقة أمريكا اللاتينية، منسق مقيم في لاباز

١٩٨٢-١٩٨٩: الممارسة القانونية في القطاع الخاص

المنشورات

- Informe Sistema Judicial / Penal de Bolivia (تقرير النظام القضائي والجنائي في بوليفيا)، ILANUD y Universidad Católica، (La Paz)، ١٩٩٣

- Justicia y Reformas Judiciales (العدالة والإصلاحات القضائية)، en: Buen Gobierno para el Vicepresidencia Desarrollo Humano، y Fundación Milenio، ١٩٩٤

- Valor moral y Actitudes éticas (قيم الآداب والمواقف الأخلاقية)، en: Etica Pública y Corrupción en Bolivia. Foro de Gobernabilidad y Desarrollo Humano. Presencia، ١٩٩٧

- Control gubernamental y control de privatizaciones (المراقبة الحكومية ومراقبة عمليات الخصخصة – تجربة بوليفيا)، la experiencia boliviana. Revista El Control، Buenos Aires، Argentina، ١٩٩٨

- Aportes a: "La hora de la transparencia en Latin America (إسهامات في "زمن الشفافية في أمريكا اللاتينية") Fundación K.Adenauer y Transparency International، Buenos Aires، ١٩٩٨

- Legal Security, Accountability and Transparency in Bolivia (الأمن القانوني والمساءلة والشفافية في بوليفيا) en "Viability of Democracy" LAC، Saint Anthony's College، Oxford University. February 1998 Palgrave UK، ١٩٩٩

- Justicia Administrativa، Noche Parlamentaria (العدالة الإدارية: أمسية برلمانية)، edit.Fundación K. Adenauer، La Paz، ١٩٩٩

- Aportes al Diccionario Histórico de Bolivia (إسهامات في القاموس التاريخي البوليفي)، Edit. Grupo de Estudios Históricos، Sucre، Editorial Judicial ٢٠٠٣، (١٩٩٩-٢٠٠٦)

- Jurisprudencia y actividad judicial en la Corte Suprema de Justicia y el Consejo de la Judicatura de Bolivia (فقه القانون والأنشطة القضائية في محكمة العدل العليا ومجلس القضاء الأعلى في بوليفيا) Imprenta Judicial، Sucre، ١٩٩٩-٢٠٠٦

– The Development of Constituent Power in Bolivia (تطوير السلطة الدستورية في بوليفيا) en: "Unresolved Tensions Bolivia Past and Present"، University of Pittsburgh Press، USA، ٢٠٠٨

– El Órgano Judicial en la Nueva Constitución (الجهاز القضائي في الدستور الجديد) en: "Reflexión Crítica a la Nueva Constitución Política del Estado"، KAS Bolivia، La Paz، ٢٠٠٩

– Órgano Judicial y Tribunal Constitucional Plurinacional (الجهاز القضائي والمحكمة الدستورية المتعددة القوميات) en: "Miradas a la Constitución Política del Estado"، Vicepresidencia del Estado Plurinacional de Bolivia، La Paz، ٢٠١٠

– Criminalización y Derecho a la Protesta en Bolivia (التجريم والحق في الاحتجاج في بوليفيا، بمشاركة ف. روخاس)، en: "Derecho Penal y libertad de Expresión en América Latina"، Facultad de Derecho y CELE، Universidad de Palermo، Buenos Aires، Argentina، ٢٠١٠

– El efecto centrífugo de la Constitución Política Boliviana (الأثر الإشعاعي للتركيبة السياسية البوليفية، بمشاركة ف. روخاس)، en: "Bolivia: en la senda de la Ley Marco de Autonomías y Descentralización، Evaluación، análisis، crítica y perspectivas futuras"، KAS، La Paz، ٢٠١٠

– Pensar en este tiempo: Pluralismo Jurídico (الفكر المعاصر: التعددية القضائية) Investigación Académica، coordinador Universidad Católica Boliviana، La Paz، ٢٠١٠

– Ley de Deslinde Jurisdiccional - Derechos Individuales vs. Derechos Colectivos (توزيع الولايات القضائية: الحقوق الفردية مقابل الحقوق الجماعية)، en: Los Derechos Individuales y Derechos Colectivos en la Construcción del Pluralismo Jurídico en América Latina، Konrad Adenauer Stiftung، Programa Regional de Participación Política Indígena، La Paz، ٢٠١١

– Justice to Change (عدالة التغيير) en: "ReVista"، Harvard Review of Latin America، A publication of Harvard University، Rockefeller Center for Latin American Studies، Cambridge Ma. US، ٢٠١١

– La Enseñanaza del Derecho y el Pluralismo Jurídico (تدريس القانون والتعددية القضائية) en 11 Tesis sobre Pluralismo، Publicación del Centro de Estudios Constitucionales، UCB، La Paz، ٢٠١١

– Constitución Política del Estado Plurinacional de Bolivia, anotada, concordada y comentada (شرح الدستور السياسي لدولة بوليفيا المتعددة القوميات ومطابقته والتعليق عليه، (بمشاركة ف. روخاس توديلا))، en Publicación digital del Centro de Estudios Constitucionales، UCB، La Paz، ٢٠١١

– Columna quincenal "Paralaje", periódico La Razón (سلسلة المقالات نصف الشهرية ''اختلافات''، مجلة ''لاراسون'')، La Paz، Bolivia، ٢٠١٢–٢٠١٣

٨- شتاينر، سيلفيا هيلينا دي فيغيريدو (البرازيل)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تهدي سفارة جمهورية البرازيل الاتحادية تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية رقم ICC-ASP/17/SP/38، تتشرف بإبلاغها بأن البرازيل قررت تقديم السيدة سيلفيا هيلينا دي فيغيريدو شتاينر مرشحة لعضوية اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستجري في الدورة السابعة عشرة للدول الأطراف في الفترة من ٥ إلى ١٢ ديسمبر ٢٠١٨.

وتجدون السيرة الذاتية للسيدة سيلفيا شتاينر طي هذه المذكرة.

بيان المؤهلات

يقدم بيان المؤهلات وفقا لصلاحيات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية، عملا بالفقرة ٤ (ج) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي ووفقا لاختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات الواردة في تقرير مكتب جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي (الوثيقة ICC-ASP/10/36).

وتفي السيدة سيلفيا هيلينا دي فيغيريدو شتاينر بجميع المعايير المحددة لأعضاء اللجنة الاستشارية، إذ لها معرفة وخبرة واسعتان في مجالي حقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فهي شخصية ذات أخلاق عالية وحياد ونزاهة، وقد تقلدت مناصب قضائية عليا في نظام الادعاء العام البرازيلي.

وقد ولدت السيدة شتاينر في عام ١٩٥٣، وهي خبيرة قانونية مرموقة أمضت أكثر من ٤٠ عاما في العمل واكتساب الخبرة في النظم القانونية الوطنية والدولية. فكانت قاضية في المحكمة الجنائية الدولية في الفترة من ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٢ (إثر انتخابها عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها عضوة من القائمة ألف، وفقا للفقرة ٣ (ب) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي).

وقد حصلت السيدة شتاينر على شهادة في القانون من جامعة ساو باولو (البرازيل) في عام ١٩٧٧. وحصلت على شهادة التخصص في القانون الجنائي من جامعة برازيليا (البرازيل) في عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٠ حصلت على درجة الماجستير في القانون الدولي من كلية القانون بجامعة ساو باولو.

ومارست السيدة شتاينر المحاماة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٢، حين أصبحت مدعية عامة اتحادية في النيابة العامة الفيدرالية، وهي إحدى الهيئات الرئيسية في نظام الادعاء البرازيلي. وفي عام ١٩٩٥، تم تعيينها في محكمة الاستئناف الفيدرالية التابعة للمحكمة الاتحادية الإقليمية بالمنطقة الثالثة، حيث عملت قاضية إلى حين انتخابها قاضية بالمحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٣.

وللمزيد من التوضيح، ينقسم نظام العدالة الفيدرالي البرازيلي على الصعيد الوطني إلى خمس مناطق محددة جغرافيا، تستفيد كل منطقة منها من خدمات محكمة من محاكم الاستئناف. والمنطقة الثالثة مسؤولة عن ولاية ساو باولو البرازيلية (وبها أكبر مدن البرازيل وأكثرها اكتظاظا بالسكان) وولاية ماتو غروسو دو سول.

وعلاوة على ذلك، كانت السيدة شتاينر بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٥ عضوة في مجلس السجون في ساو باولو، حيث شغلت منصب نائبة الرئيس مدة أربع سنوات. وهي من الأعضاء المؤسسين المشاركين في المعهد البرازيلي للعلوم الجنائية، وكانت نائبة مدير المجلة البرازيلية للعلوم الجنائية مدة أربع سنوات. كما كانت عضوة في جمعية القضاة البرازيليين من أجل الديمقراطية وعضوة في المجلس التنفيذي للقسم البرازيلي للجنة الحقوقيين الدولية. وبصفتها أستاذة محاضرة، تحدثت في دروس وألقت محاضرات في أهم جامعات البرازيل وفي مؤتمرات في أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا.

وكانت عضوة في الوفد البرازيلي المشارك في اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢. وكانت أيضا من أعضاء الفريق العامل الرسمي المعني بتنفيذ نظام روما الأساسي في البرازيل في عام ٢٠٠٣.

وقد نشرت السيدة شتاينر العديد من المقالات في مواضيع حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، والقانون الجنائي، والقانون الجنائي الدولي.

وبصفتها قاضية في المحكمة الجنائية الدولية، شاركت السيدة شتاينر في النظر في الحالات والقضايا التالية:

– المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو – الدائرة التمهيدية الأولى (٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ – ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا – الدائرة التمهيدية الأولى (٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ – ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا – الدائرة التمهيدية الأولى (٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ – ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد كاليست مباروشيمانا – الدائرة التمهيدية الأولى (٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ – ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد سيلفيستر موداكومورا – الدائرة التمهيدية الأولى (٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ – ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو – الدائرة التمهيدية الثالثة (١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ – ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦) (رئيسة الهيئة القضائية)

– المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، وإيمي كيلولو موسامبا، وجان جاك مانغندا كابونغو، وفيديل بابالا واندو، ونارسسيس أريدو – الدائرة التمهيدية الثالثة (١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ – ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦) (رئيسة الهيئة القضائية)

– المدعي العام ضد أحمد محمد هارون (''أحمد هارون'') وعلي محمد علي عبد الرحمن (''علي كشيب'') – الدائرة التمهيدية الأولى (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير – الدائرة التمهيدية الأولى (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قردة – الدائرة التمهيدية الأولى (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد عبد الله باندا أباكر نورين – الدائرة التمهيدية الأولى (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد عبد الرحيم محمد حسين – الدائرة التمهيدية الأولى (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو – الدائرة التمهيدية الثالثة (١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ – ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) (رئيسة الهيئة القضائية)

– المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، وإيمي كيلولو موسامبا، وجان جاك مانغندا كابونغو، وفيديل بابالا واندو، ونارسسيس أريدو – الدائرة التمهيدية الثالثة (١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ – ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) (رئيسة الهيئة القضائية)

– المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا – الدائرة التمهيدية الأولى (٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

– المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا – الدائرة التمهيدية الأولى (٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)
– المدعي العام ضد كاليست مباروشيمانا – الدائرة التمهيدية الأولى (٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)
– المدعي العام ضد سيلفيستر موداكومورا – الدائرة التمهيدية الأولى (٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)
– المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)
– المدعي العام ضد كاليست مباروشيمانا – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)
– المدعي العام ضد سيلفيستر موداكومورا – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)
– المدعي العام ضد أحمد محمد هارون (''أحمد هارون'') وعلي محمد علي عبد الرحمن (''علي كشيب'') – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)
– المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)
– المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قردة – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)
– المدعي العام ضد عبد الله باندا أباكر نورين – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)
– المدعي العام ضد عبد الرحيم محمد حسين – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)
– المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا – الدائرة الابتدائية الأولى (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)
– المدعي العام ضد أحمد محمد هارون (''أحمد هارون'') وعلي محمد علي عبد الرحمن (''علي كشيب'') – الدائرة التمهيدية الأولى (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ – ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢) (رئيسة الهيئة القضائية)
– المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير – الدائرة التمهيدية الأولى (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ – ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢) (رئيسة الهيئة القضائية)
– المدعي العام ضد عبد الرحيم محمد حسين – الدائرة التمهيدية الأولى (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ – ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢) (رئيسة الهيئة القضائية)
– المدعي العام ضد عبد الله باندا أباكر نورين – الدائرة التمهيدية الأولى (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ – ١٦ آذار/مارس ٢٠١١) (رئيسة الهيئة القضائية)
– المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا – الدائرة التمهيدية الأولى (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠) (رئيسة الهيئة القضائية)
– المدعي العام ضد كاليست مباروشيمانا – الدائرة التمهيدية الأولى (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠) (رئيسة الهيئة القضائية)
– المدعي العام ضد سيلفيستر موداكومورا – الدائرة التمهيدية الأولى (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠) (رئيسة الهيئة القضائية)
– المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قردة – الدائرة التمهيدية الأولى (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ – ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠) (رئيسة الهيئة القضائية)

– المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو – الدائرة الابتدائية الثالثة (٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ – ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦) (رئيسة الهيئة القضائية)
– المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ – ١٦ أيار/مايو ٢٠١١)
– المدعي العام ضد كاليست مباروشيمانا – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ – ١٦ أيار/مايو ٢٠١١)
– المدعي العام ضد سيلفيستر موداكومورا – الدائرة التمهيدية الأولى (٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ – ١٦ أيار/مايو ٢٠١١)
– المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي – الدائرة التمهيدية الأولى (٤ آذار/مارس ٢٠١١ – ١٦ أيار/مايو ٢٠١١)
– المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي – الدائرة التمهيدية الأولى (١٦ أيار/مايو ٢٠١١ – ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢)
– المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا – الدائرة التمهيدية الأولى (١٦ أيار/مايو ٢٠١١ – ١٠ آذار/مارس ٢٠١٢)
– المدعي العام ضد سيلفيستر موداكومورا – (١٦ أيار/مايو ٢٠١١ – ١٠ آذار/مارس ٢٠١٢)
– المدعي العام ضد كاليست مباروشيمانا – الدائرة التمهيدية الأولى (١٦ أيار/مايو ٢٠١١ – ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

موجز السيرة المهنية

حاليا: كبيرة الباحثين في كلية القانون التابعة لمؤسسة غيتوليو فارغاس، ساو باولو، البرازيل، ومنسقة فريقها الدراسي المعني بالقانون الجنائي الدولي منذ عام ٢٠١٦
٢٠٠٣ – ٢٠١٦: قاضية بالمحكمة الجنائية الدولية، بعد أن انتخبتها جمعية الدول الأطراف لتنضم إلى التشكيلة الأولى للمحكمة .وقد تولت رئاسة الدائرة التمهيدية الأولى والدائرة الابتدائية الثالثة
١٩٩٥ – ٢٠٠٣: قاضية اتحادية في محكمة الاستئناف الاتحادية في ساو باولو، البرازيل
١٩٩٩ – ٢٠٠٠: عضوة الوفد البرازيلي في اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ومستشارته القانونية
١٩٨٢ – ١٩٩٥: مدعية عامة اتحادية في مكتب المدعي العام في ساو باولو، البرازيل
١٩٨٩ – ١٩٩٤: عضوة في مجلس السجون في ساو باولو ونائبة رئيسه لمدة أربع سنوات

موجز السيرة الأكاديمية

– شهادة في القانون من جامعة ساو باولو للقانون في عام ١٩٩٧
– شهادة التخصص في القانون الجنائي من كلية الحقوق بجامعة برازيليا في عام ١٩٩٩
– ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان من كلية القانون بجامعة ساو باولو في عام ٢٠٠٠
– أستاذة محاضرة في أكاديمية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كلية واشنطن للحقوق بالجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة في سنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥
– أستاذة محاضرة في العديد من المؤتمرات المتخصصة في مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي للطلاب والمحامين والقضاة في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وهولندا وألمانيا وكولومبيا والمكسيك وكوستاريكا وبيرو وإكوادور والأرجنتين وأنغولا وموزامبيق

العضوية في الهيئات والمؤسسات

- عضوة لجنة العدالة والسلام في ساو باولو منذ عام ١٩٩٤
- شاركت في تأسيس المعهد البرازيلي للعلوم الجنائية، وهي عضوة فيه منذ عام ١٩٩٥
- عضوة في جمعية القضاة البرازيليين من أجل الديمقراطية منذ عام ١٩٩٥
- عضوة في لجنة حقوق الإنسان التابعة لنقابة المحامين البرازيلية من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٥

الكتب المنشورة

- شاركت في تأليف وتنسيق محتويات كتاب ''O Tribunal Penal Internacional – Comentários ao Estatuto de Roma'' (المحكمة الجنائية الدولية – تعليقات على نظام روما الأساسي)، ٢٠١٦، Belo Horizonte: Editora Del Rey/Konrad Adenauer Stiftung/CEDIN
- تأليف كتاب ''A Convenção Americana sobre Direitos Humanos e seus Reflexos no Processo Penal Brasileiro'' (اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وتأثيرها في الإجراءات الجنائية البرازيلية)، ساو باولو، RT Editora، ٢٠٠٠
- شاركت في تأليف الكتاب الجماعي ''Escritos em Homenagem a Alberto Silva Franco'' (كتابات في تكريم ألبرتو سيلفا فرانكو) بمقالة بعنوان ''Tribunal Penal Internacional, a Pena de Prisão Perpétua e a Constituição Brasileira'' (المحكمة الجنائية الدولية وعقوبة السجن مدى الحياة والدستور البرازيلي)، ساو باولو، RT Editora، ٢٠٠٣
- شاركت في تأليف الكتاب الجماعي ''State's Responses to Issues Arising from the ICC Statute – Constitutional, Sovereignty and Judicial Cooperation'' (استجابات الدولة للمسائل الناشئة عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية – التعاون الدستوري والسياسي والقضائي) بمقالة بعنوان ''Implementation of the Rome Statute in Brazil'' (تنفيذ نظام روما الأساسي في البرازيل)، Roy S. Lee (org), Transnational Publishers، ٢٠٠٥
- نشرت العديد من المقالات في مجلات متخصصة في مجالات حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني في البرازيل وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وكولومبيا وهولندا